بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقـرير السنوي

للسنـــة الماليـة

2025-24

بسم اللّه الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

حفظه اللّه

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح

حفظه الله

مجلس الإدارة

السيد / باسل أحمد الهارون

المحافظ
رئيس مجلس الإدارة

السيدة/ سحر عبدالعزيز الرميح

نائب محافظ بنك الكويت المركزي
عضوًا

السيدة/ أسيل سليمان المنيفي

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوًا

السيد/ زياد عبدالله الناجم

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضوًا

السيد/ عبدالوهاب راشد الهارون

عضوًا

السيدة/ هناء عبدالرزاق رزوقي

عضوًا

الدكتور/ ميرزا حسين حسن

عضوًا

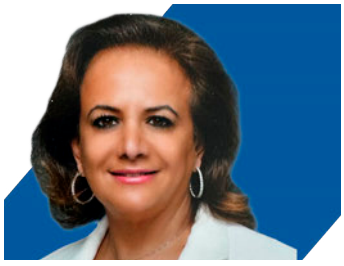

السيدة/فاطمة محمد البدر

عضوًا

المحتويات:

كلمة المحافظ 1

1. تعزيز الاستقرار النقدي والمالي 6

إدارة السياسة النقدية في بيئة اقتصادية متغيرة 8

اتجاهات التضخم 12

تعزيز الاستقرار المالي 13

تطورات القطاع المصرفي: مؤشرات الأداء واتجاهات النمو 15

استشراف الاتجاهات الاقتصادية 20

2. الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية 24

التعاميم والتعليمات في مجال الإشراف والرقابة 26

المهام الإشرافية والرقابية 29

نظم المدفوعات: كفاءة البنية التحتية وتحديث الإطار التشغيلي 31

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: التزام متجدد بالمعايير الدولية 33

حماية العملاء من مخاطر الاحتيال المالي 36

المبادرات الرقابية الداعمة 37

3. العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي 40

إدارة النقد المتداول: ضمان الكفاءة والجودة والثقة 42

عمليات المقاصة: تسوية آمنة وفعالة للمدفوعات بين البنوك 43

القيام بوظيفة بنك الحكومة 44

4. تعزيز الابتكار المالي والتحول الرقمي 48

تعزيز الأمن السيبراني: حماية البنية الرقمية ومجابهة التهديدات 51

تطوير الأنظمة التشغيلية: بنية تحتية ذكية وكفاءة تقنية مستدامة 52

أنظمة المدفوعات: تشغيل مستمر ومرونة أعلى للتدفقات المالية 54

مركز الابتكار "ولوج": احتضان الحلول الرقمية ومجابهة التحديات المستقبلية 55

5. الحوكمة المؤسسية 60

مجلس الإدارة 62

الرقابة المؤسسية: منظومة متكاملة للتدقيق والامتثال الشرعي والمالي 63

المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر 63

إدارة المخاطر المالية 64

الإفصاح والشفافية: نشر المعلومات وتعزيز الثقة بالمؤسسة 64

6. تنمية رأس المال البشري 66

تعزيز بيئة العمل 68

توطين الوظائف وتنمية الكفاءات الوطنية 70

7. المسؤولية الاجتماعية 74

منصة (سهل) 77

تنظيم الفعاليات والمؤتمرات 78

تنمية القدرات الوطنية 79

حملات التوعية وبناء الوعي المجتمعي 80

الإعلام والاتصالات المؤسسية 81

استقبال الجمهور وتقديم الخدمات 82

التواصل الداخلي وفعاليات الموظفين 82

8. البيانات المالية لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025 86

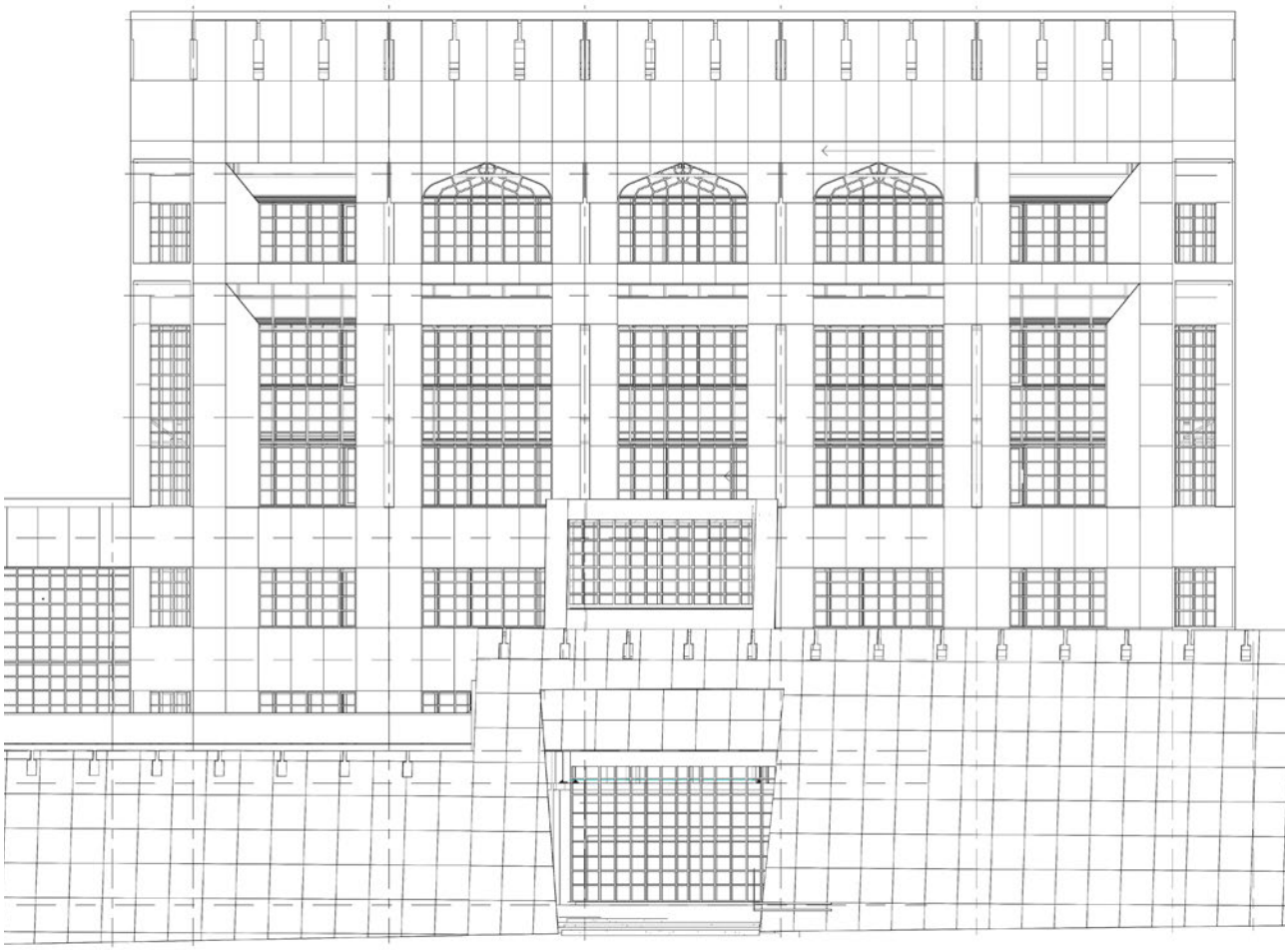

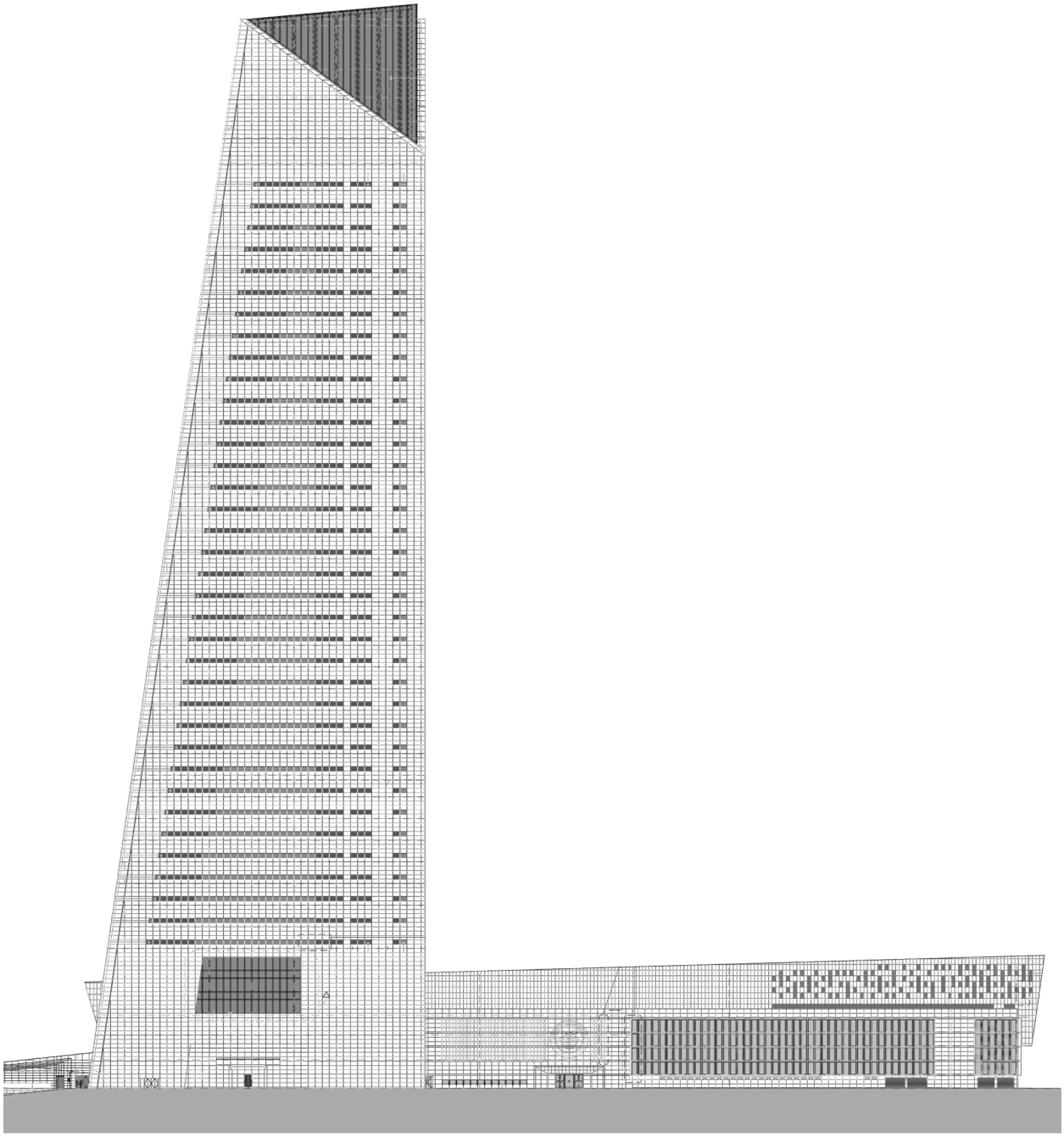

كلمة المحافظ

السيد / باسل أحمد الهارون

محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم التقرير السنوي الثالث والخمسون لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2025/24، والذي يستعرض أبرز التطورات النقدية والمصرفية، والسياسات والإجراءات التي انتهجها البنك المركزي، حيث يلقي التقرير الضوء على أبرز الجهود التي قام بها البنك ضمن المهام الموكلة إليه في سبيل الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، والرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية، وتطوير البنية التحتية وتقنية المعلومات والتحول الرقمي، فضلاً عن جهود البنك في مواجهة عمليات غسل الأموال وتطوير نظم المعلومات والأمن السيبراني ونظم المدفوعات. هذا، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين بشأن القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 مارس 2025.

وخلال السنة المالية 2025/24، شهد الاقتصاد العالمي مجموعة من التطورات البارزة التي كان لها أثر مباشر على النمو والتجارة والاستقرار المالي، في ظل استمرار تداعيات التوترات الجيوسياسية، وتذبذب أسعار الطاقة، والتغيرات المتسارعة في السياسات النقدية للدول الكبرى. فبعد فترة مضطربة من التضخم المرتفع والزيادات الحادة في أسعار الفائدة خلال عامي 2022 و2023، بدأت البنوك المركزية الرئيسية في تخفيض أسعار الفائدة بحذر، مع ظهور بوادر على استقرار معدلات التضخم. ومع ذلك، ظلت الأوضاع النقدية أكثر تشددًا مقارنةً بالعقد الماضي. وعلى الرغم من التوقعات باستقرار معدلات النمو الاقتصادي العالمي إلى حد كبير في عام 2025، فإن آفاق النمو لا تزال تواجه حالة من عدم اليقين نتيجة استمرار العديد من المخاطر والتحديات.

بعد فترة مضطربة من التضخم المرتفع والزيادات الحادة في أسعار الفائدة خلال عامي 2022 و2023، بدأت البنوك المركزية الرئيسية بخفض أسعار الفائدة بحذر مع ظهور بوادر استقرار في التضخم.

وفـي ظـل هذه التحديات، واصل بنك الكويت المركزي خلال السـنة الماليـة 2025/24 أداء دوره المحوري فـي دعـم الاسـتقرار النقدي والمالـي، وتعزيز مرونـة الاقتصـاد الوطني. وانطلاقًـا من التزامه برسـالته الأساسـية فـي تحقيـق الاسـتقرار النقـدي، وضمان سلامـة النظـام المصرفـي، عمل البنـك المركزي علـى انتهاج سياسـة نقدية متوازنة، وتحسـين البنيـة التحتية للقطـاع المالي والارتقاء بجـودة الخدمات، وإصـدار التعليمـات واللوائح التي تعـزز من الإطار التنظيمي والإشـرافي، وذلك بما يتماشـى مع أفضل الممارسـات والمعايير الدولية. كما اسـتمر البنـك المركزي في التركيز على مبـادرات التكنولوجيا والابتكار المالـي التي من شـأنها أن تضيـف قيمة كبيرة للاقتصـاد الرقمي.

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 أداء دوره المحوري في دعم الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني.

كمـا واصـل بنك الكويـت المركزي تطبيق سياسـات وتنفيـذ تدابير تهدف إلـى دعم النمـو الاقتصادي، مـن خلال الرقابـة الدقيقة على القطاع المالي، وإدارة مسـتويات السـيولة بالشـكل الـذي يضمن كفاءة عمـل النظـام المصرفي واسـتمرار توافر الائتمـان للقطاعات الإنتاجيـة. وفي إطار حـرص البنك المركزي علـى تعزيـز اسـتقرار النظام المصرفـي، حافظ القطـاع المصرفـي الكويتي علـى أوضاع مالية سـليمة، حيـث اسـتمرت البنـوك الكويتيـة في تسـجيل مؤشـرات قوية تعكـس متانة مراكزهـا الماليـة، وارتفاع قدرتهـا علـى امتصـاص الصدمـات الاقتصاديـة والماليـة، وهو مـا أكدته نتائـج اختبـارات الضغط التي يجريهـا بنـك الكويت المركزي بشـكل دوري.

وفـي إطـار المتابعـة الحثيثة للأوضـاع الاقتصاديـة العالميـة والإقليميـة والمحلية وتوجهات السياسـة النقديـة فـي الاقتصادات الرئيسـية، قام بنك الكويت المركزي خلال السـنة الماليـة 2025/24 بتخفيض سـعر الخصـم بواقـع 25 نقطة أسـاس ليصل إلـى 4.0%. كمـا واصل بنـك الكويت المركزي مسـاعيه الرامية لتحقيق الاسـتقرار النسـبي في سـعر صرف الدينار الكويتي مقابل العـملات الأجنبية وعلى النحو الـذي يسـاهم في الحد مـن الضغوط التضخمية في أسـعار السـلع المسـتوردة مـن خلال تطبيق نظام سـعر صـرف قائم على أسـاس ربـط الدينار الكويتي بسـلة موزونـة من عملات أهـم الشـركاء التجاريين والماليين لدولـة الكويـت، حيث لا تزال سياسـة ربط سـعر الصرف تلك توفـر ركيزة موثوقـة للاقتصاد الكويتي.

> **قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 بتخفيض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 4.0%. كما واصل مساعيه الرامية لتحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية.**

واسـتمر بنـك الكويت المركـزي في جهـوده الرامية إلى تطويـر البنية التحتيـة لتقنيـة المعلومات ودعم الابتـكار والتحـول الرقمـي والاسـتفادة مـن أحـدث التقنيات سـواء فـي أعمال البنـك المركـزي أو في مجـالات عمل الجهـات الخاضعة لرقابته، وواصل سـعيه لتمكين الابتكار في القطـاع المصرفي، وتطوير البنيـة التحتية للمدفوعـات الإلكترونية.

> **استمر بنك الكويت المركزي في جهوده الرامية إلى تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات ودعم الابتكار والتحول الرقمي والاستفادة من أحدث التقنيات سواء في أعمال البنك المركزي أو في مجالات عمل الجهات الخاضعة لرقابته.**

كمـا واصـل بنك الكويت المركـزي جهوده في مجال المسـؤولية الاجتماعية والتواصل مـع الجمهور، من خلال تقديـم برامـج التوعيـة الهادفة إلـى حماية عـملاء البنوك، وتعزيـز معرفتهم بالحقـوق والالتزامات المصرفيـة، ورفـع مسـتوى الثقافة الماليـة في المجتمع. إضافـة لذلك، تواصلت جهـود البنك المركزي لزيـادة الوعـي المالـي بهدف حمايـة المجتمع من وسـائل الاحتيـال الإلكترونـي. إلى جانب ذلـك توالت

جهـود بنـك الكويت المركزي لتطويـر الكوادر الوطنيـة العاملة لديه وتنميـة قدراتها والارتقاء بمسـتواها العلمـي والمهنـي، هـذا فـضلاً عن مسـاعي البنـك المسـتمرة والهادفـة إلى تطويـر الكـوادر الوطنية المتخصصـة فـي مجالات العمـل المصرفي والمالـي بالتعاون مـع معهد الدراسـات المصرفية.

وفـي الختـام، يطيب لـي أن أتوجه بالشـكر للزملاء موظفـي بنك الكويـت المركزي لإسـهاماتهم الكبيرة فـي تنفيـذ مهامنا لضمان الاسـتقرار النقدي وترسـيخ نظـام مالي متين ومسـتقر. وإنني إذ أسـأل الله العلـي القدير أن يكلل مسـاعينا بالنجـاح، ويرفد أعمالنـا بالتوفيق، لكل ما فيه خدمـة بلادنا وتقدمها في ظل الرعاية السـامية الكريمة والتوجيهات السـديدة لحضرة صاحب السـمو الشـيخ مشـعل الأحمد الجابر الصبـاح أميـر الـبلاد المفـدى حفظه الله ورعاه، وسـمو الشـيخ صبـاح خالد الحمـد الصباح ولـي العهد حفظه الله، وسـمو الشـيخ أحمـد عبد الله الأحمـد الصباح رئيـس مجلس الـوزراء حفظه الله.

1 تعزيز الاستقرار النقدي والمالي

يواصل بنك الكويت المركزي جهوده في دعم الاستقرار النقدي والمالي من خلال سياسة نقدية متوازنة، وإدارة فعالة لأدوات السوق، وتعزيز متانة الجهاز المصرفي، بما يرسخ الثقة بالعملة الوطنية، ويهيئ بيئة اقتصادية مستقرة تدعم النمو المستدام.

التطورات النقدية والمصرفية

للسنة المالية 2025/24 في أرقام:

سعر الخصم	معدل التضخم
%4.0	%2.7

الفارق بين أعلى وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل

الدينار الكويتي	اليورو	الفرنك السويسري	الجنية الإسترليني	الين الياباني
%1.4	%9.6	%9.6	%10.5	%15.4

عرض النقد (ن ٢)	ارتفاع بنسبة ▲ %4.4	ليبلغ	41.6 مليار دينار
ودائع المقيمين	ارتفاع بنسبة ▲ %2.9	ليصل إلى	51.0 مليار دينار
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	ارتفاع بنسبة ▲ %4.4	ليبلغ	50.2 مليار دينار
الميزانية الإجمالية للبنوك	ارتفاع بنسبة ▲ %6.7	ليصل إلى	93.50 مليار دينار

تعزيز الاستقرار النقدي والمالي

شهدت السنة المالية 2025/24 تصاعدًا في حالة عدم اليقين التي يمر بها الاقتصاد العالمي والمحلي، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية، وعلى رأسها تطورات الحرب في غزة، واتساع رقعة عدم الاستقرار في المنطقة، إلى جانب تفاقم الأوضاع في البحر الأحمر واستمرار تهديدات الملاحة البحرية. كما قامت معظم البنوك المركزية العالمية في المضي قدمًا بتيسير السياسة النقدية تدريجيًا مع تباين وتيرة وتوقيت خفض أسعار الفائدة عبر الاقتصادات المختلفة بهدف تحقيق التوازن بين احتواء معدلات التضخم وتحفيز النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية المذكورة جهوده الحثيثة لترسيخ ركائز السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، بوصفهما ركيزتين محوريتين لضمان سلامة النظام المالي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وقد اعتمد البنك المركزي في هذا الإطار على منهجية متوازنة تجمع بين المرونة والاستباقية، مستندًا إلى قراءة معمّقة لمؤشرات الأداء النقدي والمالي، ونتائج الاستبيانات الاقتصادية التي يجريها بانتظام بالتعاون مع الجهات المعنية، لرصد توجهات السوق وتوقعات المختصين في القطاع المالي.

إدارة السياسة النقدية في بيئة اقتصادية متغيرة

في ظل التغيرات الديناميكية التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، والتقلبات في الأسواق المالية، وتفاوت مسارات السياسة النقدية بين الاقتصادات الكبرى، تبرز أهمية الدور الذي يضطلع به بنك الكويت المركزي في صياغة وتنفيذ سياسة نقدية تتسم بالمرونة والدقة والاتساق مع الأهداف الوطنية. وقد واصل البنك المركزي خلال السنة المالية 2025/24 إتباع نهج حذر ومتوازن في إدارة أدوات السياسة النقدية، بما يرسخ استقرار الأسعار ويعزز الثقة بالعملة الوطنية ويحافظ على استقرار النظام المصرفي، مع مراعاة الانفتاح الخارجي للاقتصاد الكويتي والتشابكات مع الأسواق الإقليمية والدولية. وتعكس التوجهات الأخيرة في السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي حرصه على تحقيق التوازن المطلوب بين دعم النمو الاقتصادي، لا سيما في القطاعات غير النفطية، وضمان الاستقرار النقدي والمالي في مواجهة الضغوط التضخمية أو التقلبات المحتملة في أسعار الفائدة العالمية.

ففي إطار المتابعة الحثيثة للأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، وتوجهات السياسة النقدية في الاقتصادات الرئيسية، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 بتخفيض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس، ليصل إلى 4.0% من نحو 4.25% في 19 سبتمبر 2024.

كما تم إجراء تعديلات بنسب متفاوتة على أسعار التدخل في السوق النقدي المطبقة على مختلف آجال هيكل سعر الفائدة، ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو)، وسندات وتورق بنك الكويت المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل، وأدوات التدخل المباشر، وأدوات الدين العام.

ويأتي هذا التوجه في إطار السياسة النقدية المتوازنة التي ينتهجها البنك المركزي، بما يعزز من مرونة استجابته للمتغيرات المحلية والعالمية، ويدعم استقرار القطاع المصرفي والمالي، مع المحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات، والمساهمة في تهيئة بيئة داعمة للنمو الاقتصادي المستدام، خاصة في القطاعات غير النفطية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي.

كما واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 مساعيه الرامية لتحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية، وذلك على النحو الذي يساهم في الحد من الضغوط التضخمية في أسعار السلع المستوردة من خلال تطبيق نظام سعر صرف قائم على أساس ربط الدينار الكويتي بسلة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

ويُستدَل من البيانات المتوافرة على أنّ تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2025/24 كانت ضمن هوامش ضيّقة نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 1.4%. وفي المقابل، كان تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خلال السنة المالية 2025/24 ضمن هوامش أكثر اتّساعًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي نحو 15.4% مقابل الين الياباني، ونحو 9.6% مقابل الفرنك السويسري، ونحو 10.5% مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو 9.6% مقابل اليورو.

هذا، وقد شهد عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ارتفاعًا في نهاية السنة المالية 2025/24 ليصل إلى نحو 41564.5 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 39828.9 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 1735.6 مليون دينار كويتي ونسبته 4.4%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو 394.5 مليون دينار كويتي ونسبته 1.0% للسنة المالية السابقة.

بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 1.4%، في الوقت الذي كانت فيه تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ضمن هوامش أكثر اتساعًا.

مـن جانب آخر، شـهد رصيـد إجمالي ودائع المقيميـن لدى البنـوك المحلية ارتفاعًا بنحـو 1452.7 مليون دينـار كويتـي وبنسـبة 2.9% ليصـل إلـى نحـو 51072.8 مليـون دينـار كويتي فـي نهاية السـنة المالية 2025/24 مقابـل نحـو 49620.1 مليـون دينـار كويتـي فـي نهاية السـنة المالية السـابقة. كمـا ارتفعت أرصـدة ودائـع القطـاع الخاص المقيـم بالدينـار الكويتي (تمثـل نحو 74.4% مـن إجمالي ودائـع القطاع الخـاص المقيـم) بنحـو 1747.1 مليـون دينـار كويتـي وبنسـبة 4.8% لتصـل في نهايـة السـنة المالية 2025/24 إلـى نحـو 37973.9 مليـون دينـار كويتي مقابـل نحـو 36226.8 مليون دينار كويتـي في نهاية السـنة المالية السابقة.

كما سـجلت أرصـدة الجزء النقدي المسـتخدَم من التسـهيلات الائتمانية المقدمـة للمقيمين من البنوك المحليـة إلـى مختلف القطاعـات الاقتصادية المحلية ارتفاعًـا بما قيمته نحو 2122.0 مليـون دينار كويتي ونسـبته 4.4%، لتصل في نهاية السـنة المالية 2025/24 إلى نحو 50225.5 مليـون دينار كويتي، مقارنةً بمسـتواها البالـغ نحو 48103.5 مليون دينار كويتي في نهاية السـنة المالية السـابقة.

ومـن ضمـن ذلك، ارتفعـت أرصـدة التسهيلات الائتمانية النقـدية المقدمـة للمقيمين من البنوك المحلية للعـديد مـن القطـاعـات أبـرزهـا ما يلي:

رسم بياني (1)
التوزيع النسبي لأرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية في نهاية السنة المالية (2025/24)

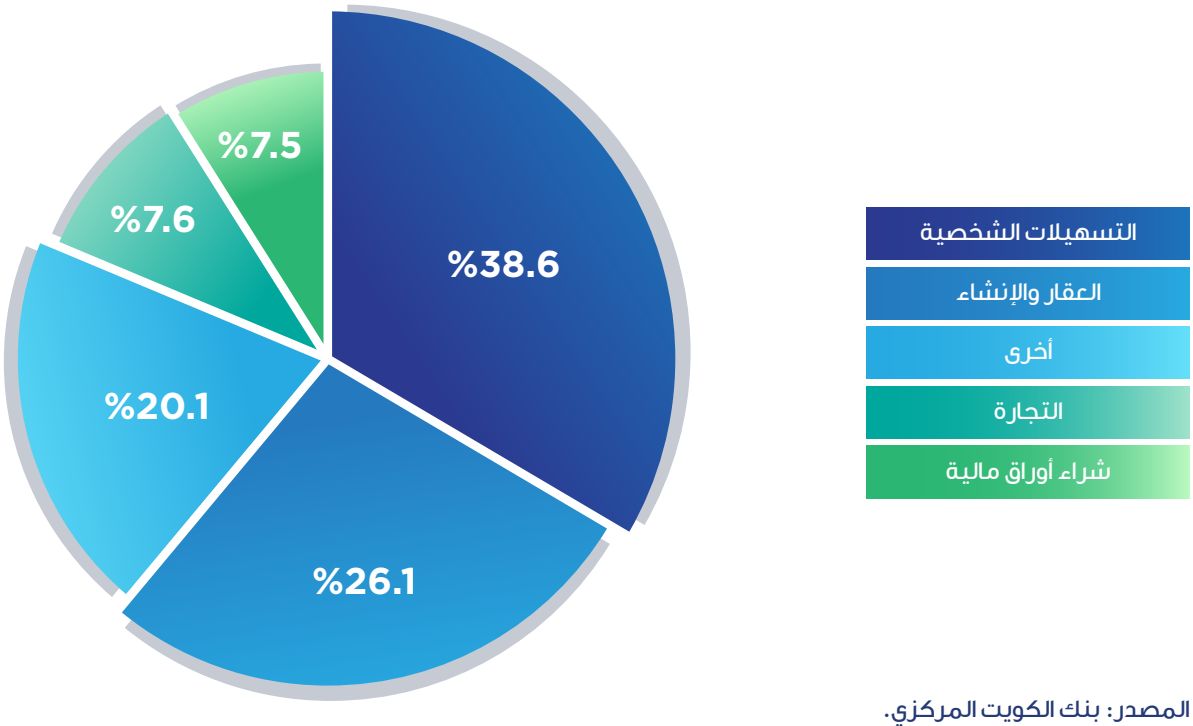

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما بخصوص أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) التي يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارها نيابةً عن وزارة المالية، فلم يقم البنك المركزي بطرح أي إصدارات جديدة من تلك الأدوات خلال السنة المالية 2025/24، لصدور المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 بشأن التمويل والسيولة بتاريخ 27 مارس 2025، بينما استحق خلال تلك الفترة ثلاثة إصدارات من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغت قيمتها الاسمية 160.0 مليون دينار كويتي. وترتيبًا على ذلك، انخفض الرصيد القائم لإجمالي أدوات الدين العام في نهاية السنة المالية 2025/24 ليصل إلى 50.0 مليون دينار كويتي (بنسبة 100% كمقتنيات للبنوك المحلية) مقابل 210.0 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة.

وفيما يتصل بعمليات إدارة السيولة في الاقتصاد المحلي، قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2025/24 بطرح 31 إصدارًا من سنداته (سندات البنك المركزي والتورق المقابل) بقيمة اسمية بلغت 6740.0 مليون دينار كويتي. واستحق خلال تلك السنة المالية 40 إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت نحو 8640.0 مليون دينار كويتي. وترتيبًا على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي والتورق المقابل في نهاية السنة المالية 2025/24 ليصل عند نحو 1380.0 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 58.1% عن السنة المالية السابقة.

اتجاهات التضخم

يعد تتبع مستويات الأسعار وتحليل ديناميكيات التضخم من المهام الجوهرية في عمل البنوك المركزية، لما لذلك من تأثير مباشر على القوة الشرائية للعملة الوطنية، واستقرار البيئة الاقتصادية، وفاعلية السياسة النقدية. وفي هذا الإطار، يواصل بنك الكويت المركزي متابعة تطورات معدلات التضخم المحلي في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية، وتحليل مكوناته الأساسية، ومصادر الضغوط السعرية، بهدف دعم سياسات متوازنة تسهم في احتواء التقلبات وتعزيز استقرار الأسعار.

وقد ركز البنك المركزي خلال السنة المالية 2025/24 على تقييم أثر العوامل الخارجية مثل أسعار الغذاء والطاقة، والتغيرات في سلاسل الإمداد، إلى جانب العوامل المحلية، كمعدلات الطلب والائتمان، وذلك في سياق سعيه إلى ترسيخ بيئة اقتصادية مستقرة تُسهم في دعم النمو المستدام. وتشير البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن متوسط معدل التضخم السنوي (مقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، سنة الأساس 2013=100) قد شهد تباطؤًا، حيث بلغ نحو 2.7% خلال السنة المالية 2025/24 مقابل نحو 3.6% خلال السنة المالية السابقة 2024/23. وقد كانت الأقسام الأكثر مساهمة في معدل التضخم المشار إليه هي:

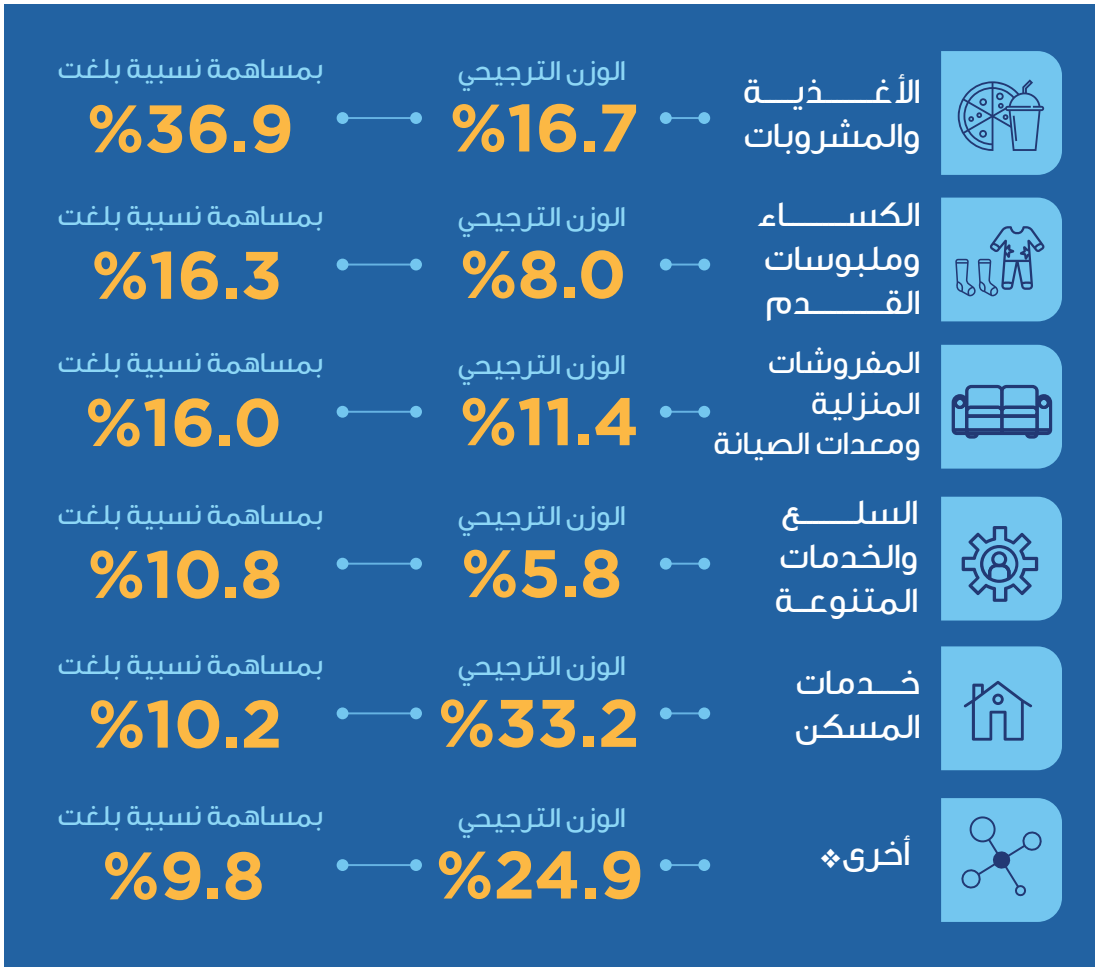

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

* يتضمن بند أخرى كلاً من (السجائر والتبغ، والصحة، والنقل، والاتصالات، والترفيهية والثقافية، والتعليم، والمطاعم والفنادق).

رسم بياني (2)
متوسط معدل التضخم السنوي (%)

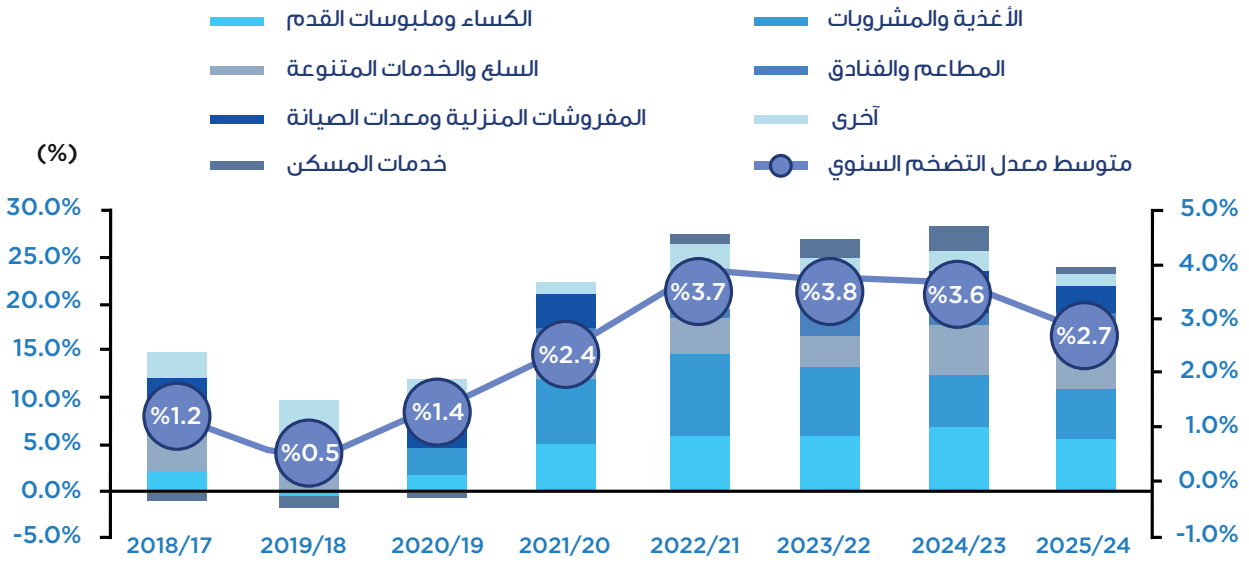

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

"شهد متوسط معدل التضخم السنوي تباطؤًا خلال السنة المالية 2025/24 حيث بلغ نحو 2.7% مقارنةً بنحو 3.6% خلال السنة المالية السابقة."

تعزيز الاستقرار المالي

يمثل الحفاظ على الاستقرار المالي أحد الأهداف الأساسية لبنك الكويت المركزي، لدوره في دعم كفاءة النظام المالي، واستدامة النمو الاقتصادي، وحماية المدخرات والثقة العامة. ويعزز بنك الكويت المركزي هذا الهدف من خلال المتابعة المستمرة للأوضاع الاقتصادية والمالية، وتحليل انعكاساتها على المؤسسات المالية، واتخاذ الإجراءات الاستباقية من خلال إصدار تعليمات وقواعد تنظيمية واستخدام أدوات التحوط الكلي لتعزيز مرونة القطاع والحد من المخاطر. وتلخص النقاط أدناه أبرز ما قام به بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 للمحافظة على الاستقرار المالي:

- **ضمـان اسـتمرارية عمـل النظام المصرفـي ومراقبـة المخاطر:** حـرص بنك الكويـت المركزي خلال السـنة الماليـة 2025/24 علـى ضمـان سـير عمـل النظـام المصرفي والمالـي في دولـة الكويت دون انقطـاع، مـن خلال المتابعـة المسـتمرة للتطـورات الاقتصاديـة والماليـة على الصعيديـن المحلي والعالمـي، والمراقبـة الدقيقـة لأوضـاع القطـاع المصرفـي ككل ولكل بنك علـى حده. كما قـام البنك المركـزي بتحليـل المخاطر وتحديـد مكامن القـوة ومواطن الضعف عبـر إجراء اختبارات ضغـط وتحليلات حساسـية علـى مسـتوى النظـام ككل وعلى مسـتوى كل وحدة مصرفية بشـكل منفرد، مما سـاعد على اتخـاذ إجـراءات اسـتباقية للحد مـن المخاطـر المحتملة. وأكدت مؤشـرات السلامـة المالية مـا يتمتع به القطـاع المصرفـي الكويتـي من مرونة وقـدرة على تجـاوز الأزمات بكفـاءة، حيث حافظ على مسـتويات عاليـة من مؤشـرات كفاية رأس المـال، والسـيولة، وجودة الأصـول، والربحية.

- **رصـد التغيـرات الاقتصاديـة والمخاطـر المسـتقبلية:** في إطـار متابعـة التطـورات والتوقعات الاقتصاديـة، قـام بنك الكويـت المركزي بإعداد اسـتبيانين لاسـتطلاع آراء الخبراء في القطـاع المصرفي وغيـره مـن القطاعـات الاقتصادية حـول أبـرز التوقعات والمخاطـر الاقتصاديـة المتوقعة لعـام 2025، وذلـك بهـدف تعزيز التحليـل الاسـتباقي وتطوير آليـات الرقابة.

- **تحديـد مكامـن الضعـف والقوة في النظـام المالي والعمل علـى معالجتها:** اسـتحدث بنك الكويـت المركـزي خلال السـنة المالية 2025/24 اسـتبيانًا مخصصًا لمـدراء المخاطر فـي البنوك، يتناول أبـرز التطـورات العالميـة والمحليـة المؤثـرة علـى أوضـاع البنـوك، إلـى جانب تسـليط الضوء علـى أبرز مواطـن الضعـف والإجـراءات المتخذة للحد مـن المخاطر. وقد تمت مناقشـة نتائج هذا الاسـتبيان في الاجتماعـات النصف سـنوية مع مـدراء المخاطر، بهدف متابعـة مدى التقدم في معالجـة نقاط الضعف وتعزيز الاسـتقرار المصرفي.

- **تعزيز الشـفافية والإفصاح:** أصـدر بنك الكويت المركزي تقرير الاسـتقرار المالي لعام 2023 باللغتين العربيـة والإنجليزيـة، والذي يُعد تقريرًا سـنويًا يُحلل التطـورات في النظام المالي من حيث المؤسسـات، الأسـواق، والبنيـة التحتية، ويهـدف إلى رصد وتقييم المخاطـر التي قد تؤثر على سلامـة النظام المالي.

- **تعزيـز جاهزية القطاع المصرفي لمواجهة التحديات المسـتقبلية:** واصـل بنك الكويت المركزي تطويـر سـيناريوهات اختبـارات الضغط التي يتم اجراؤها بشـكل ربع سـنوي، حيث تم إعداد السـرد اللازم (Narrative) وتحديـد الفرضيـات الخاصـة لـكل سـيناريو، وعرضهـا على لجنة الاسـتقرار المالـي، وذلك تمهيـدًا لتطبيقهـا خلال عام 2025 بهـدف تقييم الوضع المالـي للبنوك، وتقديـم التوصيات اللازمة.

تطورات القطاع المصرفي: مؤشرات الأداء واتجاهات النمو

يمثّل القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاستقرار المالي والوسيط الحيوي لتمويل النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، يواصل بنك الكويت المركزي مراقبة وتقييم التطورات في أداء الجهاز المصرفي، واتجاهات الائتمان الممنوح، وجودة الأصول، بما يضمن كفاءة توزيع الموارد المالية، ويسهم في تعزيز النمو المستدام. وخلال السنة المالية 2025/24، شهد القطاع المصرفي الكويتي استمرارًا في النمو الإيجابي للائتمان المصرفي، مدفوعًا بتوسع التمويل الموجّه للقطاعات الإنتاجية، وتحسن السيولة، وارتفاع مؤشرات السلامة المالية، وهو ما يعكس مرونة الجهاز المصرفي في مواجهة التحديات، ويؤكد نجاح السياسات الاحترازية والرقابية التي انتهجها بنك الكويت المركزي في تعزيز متانة هذا القطاع الحيوي.

ففي هذا السياق، سجلت الميزانية الإجمالية (المجمعة) للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت) في نهاية السنة المالية 2025/24 ارتفاعًا لتصل إلى نحو 93507.4 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 87627.7 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة 2024/23، وبما يمثل ارتفاعًا بنحو 5879.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 6.7%.

وجاء ذلك الارتفاع في الميزانية الإجمالية للبنوك المحلية محصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

أ- على جانب الموجودات

ارتفع رصيد **مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص** بنحو 2355.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 5.2%، ليصل في نهاية السنة المالية 2025/24 إلى نحو 47951.2 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 45595.3 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة 2024/23. وقد جاءت

بلغت قيمة الميزانية الإجمالية	مقابل نحو	وبما يمثل ارتفاعًا بنحو
93507.4 مليون دينار	**87627.6** مليون دينار	**5879.8** مليون دينار
في نهاية السنة المالية 2025/24	في نهاية السنة المالية السابقة 2024/23	وبنسبة **6.7%**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تلـك الزيادة بشـكل أساسـي نتيجة لارتفاع التسـهيلات الائتمانيـة المقدمة من البنـوك المحلية للقطاع الخـاص المقيـم بنحـو 2361.2 مليـون دينار كويتي وبنسـبة 5.4%، لتصـل إلى نحـو 45802.4 مليون دينـار كويتـي فـي نهاية السـنة الماليـة 2025/24، مقابل نحـو 43441.2 مليـون دينار كويتـي في نهاية السـنة المالية السابقة.

- ارتفـع **رصيد الموجـودات الأجنبية** بنحو 3316.8 مليون دينار كويتي وبنسـبة 13.1%، ليصل إلى نحـو 28561.0 مليـون دينـار كويتي فـي نهاية السـنة الماليـة 2025/24، مقابل نحـو 25244.2 مليون دينـار كويتي في نهاية السـنة المالية السـابقة.

- انخفـض **رصيـد مطالب البنوك المحلية على المؤسسـات العامة** بنحـو 130.1 مليون دينار كويتـي وبنسـبة 3.5%، ليصل إلى نحو 3551.4 مليـون دينار كويتي في نهاية السـنة المالية 2025/24، مقابـل نحو 3681.5 مليون دينار كويتي في نهاية السـنة المالية السـابقة.

- انخفـض **رصيـد مطالـب البنوك المحلية علـى بنك الكويـت المركزي** بنحـو 897.7 مليون دينـار كويتـي وبنسـبة 12.1%، ليصـل إلى نحـو 6528.4 مليـون دينار كويتي فـي نهاية السـنة المالية 2025/24، مقابـل نحـو 7426.1 مليـون دينـار كويتي في نهاية السـنة المالية السـابقة.

- ارتفـع **رصيـد الودائـع المتبادلة في السـوق مـا بين البنـوك المحلية** بنحـو 858.3 مليون دينـار كويتـي وبنسـبة 68.0%، ليصـل إلى نحـو 2120.1 مليون دينـار كويتي فـي نهاية السـنة المالية 2025/24، مقابـل نحـو 1261.8 مليـون دينـار كويتي في نهاية السـنة المالية السـابقة.

- انخفـض **رصيـد مطالـب البنـوك المحلية علـى الحكومـة** بنحـو 123.7 مليون دينـار كويتي وبنسـبة 28.4%، ليصـل إلى نحو 311.3 مليون دينار كويتي في نهاية السـنة الماليـة 2025/24، مقابل نحـو 435.0 مليـون دينـار كويتي في نهاية السـنة المالية السـابقة.

ب- على جانب المطلوبات

- ارتفعـت أرصـدة ودائـع القطاع الخـاص (المُقيـم) لدى البنـوك المحلية بنحـو 1657.2 مليـون دينار كويتي وبنسبة 4.3%، لتـصل في نهـاية السنـة الماليـة 2025/24 إلـى نحـو 39763.0 مليون دينـار كويتي، مقـابل نحـو 38105.8 مليون دينار كويتي في نهـاية الـسنة المـاليـة السابـقة.

رسم بياني (3)

التوزيع النسبي لأرصدة موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية كما في نهاية السنة المالية 2025/24

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* يتضمن بند **موجودات أخرى** كلاً من (نقدًا، والمطالب على الحكومة، والودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية، وقروض للبنوك، وأخرى).

- ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو 38.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 0.8%، لتصل في نهاية السنة المالية 2025/24 إلى نحو 4687.0 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 4648.5 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة.

- ارتفع رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو 845.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 5.4%، ليصل في نهاية السنة المالية 2025/24 إلى نحو 16540.8 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 15695.7 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة.

- انخفض رصيد ودائع المؤسسات العامة لدى البنوك المحلية بنحو 242.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 3.5%، ليصل في نهاية السنة المالية 2025/24 إلى نحو 6622.9 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 6865.8 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة.

- ارتفع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 1416.0 مليون دينار كويتي وبنسبة 12.2%، ليصل في نهاية السنة المالية 2025/24 إلى نحو 12975.9 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 11559.9 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة.

- ارتفعت أرصدة الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية بنحو 889.0 مليون دينار كويتي وبنسبة 64.3%، لتصل في نهاية السنة المالية 2025/24 إلى نحو 2270.6 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 1381.6 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة.

ومن جانبٍ آخر، بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2025/24 نحو 37594.3 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 32663.8 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة 2025/24، أي بارتفاع قيمته نحو 4930.5 مليون دينار كويتي ونسبته 15.1%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي نحو 40.2% في نهاية السنة المالية 2025/24 مقابل نحو 37.3% في نهاية السنة المالية السابقة.

رسم بياني (4)

التوزيع النسبي لأرصدة مطلوبات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية كما في نهاية السنة المالية 2025/24

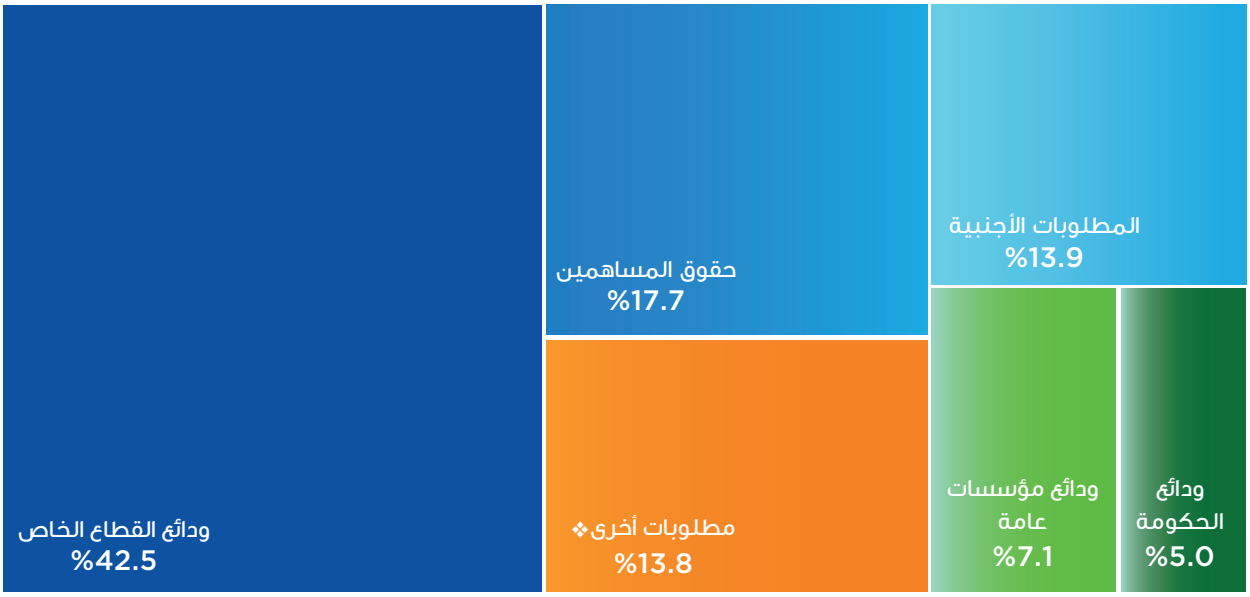

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* يتضمن بند **مطلوبات أخرى** كلاً من (قروض من البنوك، والودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية، ومطلوبات أخرى).

جدول (1)

إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي

(مليون دينار كويتي)

البنـــود	الأرصدة في نهاية السنة		التغير	
	2024/23	2025/24	القيمة	(%)
الموجودات:				
نقدًا	428.6	**346.3**	-82.3	-19.2
المطالب على البنك المركزي	7426.1	**6528.4**	-897.7	-12.1
المطالب على الحكومة	435.0	**311.3**	-123.7	-28.4
المطالب على المؤسسات العامة	3681.5	**3551.4**	-130.1	-3.5
المطالب على القطاع الخاص	45595.3	**47951.2**	2355.9	5.2
الموجودات الأجنبية	25244.2	**28561.0**	3316.8	13.1
قروض للبنوك	980.7	**871.6**	-109.1	-11.1
الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية	1261.8	**2120.1**	858.3	68.0
موجودات أخرى	2574.3	**3266.0**	691.7	26.9
إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات	87627.6	**93507.4**	5879.8	6.7
المطلوبات:				
ودائع القطاع الخاص (المقيم)	38105.8	**39763.0**	1657.2	4.3
ودائع الحكومة	4648.5	**4687.0**	38.5	0.8
المطلوبات الأجنبية	11559.9	**12975.9**	1416.0	12.2
حقوق المساهمين	15695.7	**16540.8**	845.1	5.4
ودائع مؤسسات عامة	6865.8	**6622.9**	-242.9	-3.5
قروض من البنوك	786.9	**696.0**	-90.9	-11.6
الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية	1381.6	**2270.6**	889.0	64.3
مطلوبات أخرى	8583.5	**9951.4**	1367.9	15.9
حسابات نظامية	32663.8	**37594.3**	4930.5	15.1
عدد البنوك	21	**21**	-	-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

استشراف الاتجاهات الاقتصادية

في إطار سعي بنك الكويت المركزي لتعزيز قدرته على استشراف الاتجاهات الاقتصادية، يحرص البنك على تعزيز الأدوات الاستشرافية لتمكين صانعي القرار من اتخاذ خطوات استباقية في ظل التطورات المتسارعة على المستويين المحلي والدولي. يتطلب تطوير هذه الأدوات ركيزة أساسية تتمثل في تعزيز البنية الإحصائية، وتطوير الأدوات التحليلية، وتوسيع آفاق التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 بتنفيذ عدد من المبادرات والتطويرات التي تهدف إلى دعم كفاءة نشر البيانات ورفع مستوى الشفافية، أبرزها ما يلي:

- شارك بنك الكويت المركزي في المشروع متعدد السنوات الذي أطلقه بنك التسويات الدولية (Bank For International Settlements-BIS) لإعادة تصميم قاعدة بياناته ضمن استراتيجية الابتكار، حيث قام بنك الكويت المركزي بتزويد بنك التسويات الدولية ببيانات اقتصادية جديدة تم نشرها على موقعه الإلكتروني، ومن بينها بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك. كما شملت مساهمة بنك الكويت المركزي توفير بيانات إجمالي الأصول وأسعار فائدة السياسات النقدية ضمن مجموعة اقتصادات مختارة. وقد تم الانتهاء من المشروع من جانب بنك الكويت المركزي في شهر ديسمبر 2024، بينما تولى بنك التسويات الدولية نشر البيانات في فبراير 2025.

- عقد بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنك الدولي المؤتمر السنوي الرابع لشبكة البحوث الإقليمية للبنوك المركزية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت عنوان "التعامل مع تحديات أجواء عدم اليقين والتغيرات المناخية والدَّين" وذلك خلال الفترة من 28 إلى 30 يناير 2025، والذي يأتي في إطار جهود البنك الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي وبحث القضايا الاقتصادية الحيوية. وقد شارك في المؤتمر نخبة من الخبراء والباحثين وصناع السياسات من البنوك المركزية في دول المنطقة، وتناولت جلسات المؤتمر التحديات المتزايدة التي تتسم بها المرحلة الراهنة، حيث تتداخل أوجه عدم اليقين حيال الاقتصاد العالمي بدءًا من توتر الأوضاع الجيوسياسية والضغوط التضخمية والابتكارات الحديثة وصولاً إلى آثار التغيّرات المناخية وتزايد أعباء الدين على دول المنطقة.

- عقد بنك الكويت المركزي ملتقى للمشاركين باستبيان مؤشر بنك الكويت المركزي لمديري المشتريات (CBKPMI) يوم الأربعاء الموافق 28 أغسطس 2024 بمقر البنك، بحضور الشركات المشاركة بالمؤشر المذكور، وذلك في إطار المبادرات التي بدأها بنك الكويت المركزي منذ أكتوبر 2023 لقياس تطورات الأنشطة الاقتصادية على مستوى دولة الكويت. وقد جاء الملتقى ليؤكد حرص البنك المركزي المستمر على تحديث نشراته الإحصائية ضمن مساعيه الرامية إلى مزيد من تطوير قواعد البيانات الإحصائية، وتوفير بيانات متكاملة وشاملة من حيث نطاق تغطيتها ودورية إصدارها وحداثة البيانات وجودتها، وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

- طور بنك الكويت المركزي "الإحصائية النقدية الشهرية" بدءًا من أغسطس 2024، وجاء ذلك في إطار جهود البنك لتطوير قواعد البيانات الإحصائية المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي المحلي على وجه الخصوص، ومؤشرات المجاميع النقدية على وجه العموم، وذلك استمرارًا لجهود البنك في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية، من خلال توسيع دائرة البيانات والمعلومات التي ينشرها، وزيادة سهولة الوصول إليها. وقد اشتمل تطوير محتويات النشرة على استحداث جداول جديدة وتطوير محتويات جداول قائمة، وشملت التحديثات عرض الجداول المتعلقة بالبنوك المحلية على نحو أكثر تفصيلاً، وذلك عبر تقسيمها إلى جداول خاصة بالبنوك المحلية التقليدية تشمل الموجودات والمطلوبات، وأخرى مماثلة خاصة بالبنوك المحلية الإسلامية، كما تم تقسيم جدول اتفاقيات التسهيلات الائتمانية إلى ثلاثة جداول (المقيمين، غير المقيمين، الإجمالي). وكذلك قُسم جدول إجمالي الودائع إلى ثلاثة جداول أخرى (المقيمين، غير المقيمين، الإجمالي).

2

الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية

يكرس بنك الكويت المركزي جهوده لصون سلامة الجهاز المصرفي من خلال تطبيق نهج إشرافي قائم على المخاطر، وتفعيل أدوات الرقابة الاحترازية الكلية والجزئية، بما يضمن استقرار القطاع المالي وامتثاله للمعايير الدولية.

الجهود الرقابية لبنك الكويت المركزي

الجهود الرقابية

1 الاشراف والرقابة

- اصدار (17) تعميم.
- إطلاق مؤشر الكويت لمتوسط أسعار الفائدة لفترة ليلة واحدة "كونيا (KONIA).

2 نظم المدفوعات

- اصدار تعميم بشأن مشروع خدمة الدفع الآني (Instant Payment).
- اصدار تعميمين بشأن الضوابط الأمنية على ترميز البطاقات (Card Tokenization).
- اصدار تعاميم وضوابط بشأن مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني.
- اصدار تعميم بشأن تطبيق نظام المدفوعات الخليجية (آفاق) إلى جانب: تبني مبادرة الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking).

3 مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

اصدار 8 تعاميم بشأن:

- عدم قبول أي معاملة صرف للجمعيات الخيرية والمبرات إلا بموافقة صادرة من وزارة الشئون الاجتماعية.
- إقامة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورش توعوية بخصوص متطلبات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفة دورية.
- تطوير آلية المتابعة المرتبطة بنظام (Transaction Reporting System – TRS) وتجهيز نظام شاشة المتابعة (TRS Follow-up Screen System).
- دليل الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية الصادر من مجموعة العمل المالي (فاتف).
- الضوابط الخاصة بآليات الصرف الداخلي للجمعيات الخيرية والمبرات.
- تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- متطلبات مجموعة العمل المالي (FATF) الى جانب:
  - نشر تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت على موقع مجموعة العمل المالي (FATF).
  - عقد ورش لتدريب المعنيين من موظفي الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي للتسجيل في نظام (GoAML) والذي يتعلق بالإخطار عن المعاملات المشبوهة لوحدة التحريات المالية الكويتية.

4 العمليات الالكترونية والتقنيات المالية

اصدار تعميم إلى جميع البنوك المحلية ومقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني بعرض تفاصيل عملية الدفع الإلكتروني للعملاء عند دخولهم على الرابط الإلكتروني بحيث يتضمن قيمة المبلغ واسم الطرف المستفيد والغرض منه، واستيفاء موافقة العملاء عليها بشكل مسبق قبل الانتقال إلى صفحة بوابة الدفع الالكتروني، كما ألزم بإضافة قيمة المبلغ الخاص بعملية الدفع الإلكتروني في الرسالة الخاصة برمز التحقق لمرة واحدة (OTP) المرسلة إلى العميل ليتسنى له التحقق من قيمة مبلغ العملية.

5 التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى

في إطار التعاون المحلي بين بنك الكويت المركزي ووزارة الشئون الاجتماعية فإنه تم إصدار تعاميم إلى المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بما يرد من وزارة الشؤون الاجتماعية من توجيهات متعلقة بالجمعيات الخيرية للالتزام بتلك التوجيهات.

6 الأعمال الرقابية الأخرى

- استكمل بنك الكويت المركزي مشروع هيكلة صفحات التعليمات الرقابية الصادرة للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي على الموقع الالكتروني لبنك الكويت المركزي.
- عقد ورشة عمل للمعنيين من موظفي البنوك المحلية وشركات الصرافة وشركات التمويل ومقدمو خدمات النقود الإلكترونية والوكلاء في إطار إجراءات التصويب اللازمة للإجراءات والتي تضمنها تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت والتي يتم تقديمها من قبل الشركة الاستشارية (FTA) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- القيام بتحديث وتطوير منهجية بنك الكويت المركزي بشأن المهام الرقابية والإشرافية القائمة على المخاطر للوحدات الخاضعة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما يرتبط بها من إجراءات ونماذج فحص.

الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 رقابته على الجهات الخاضعة لرقابته عبر مهام الرقابة المكتبية والميدانية والرقابة على العمليات الإلكترونية والتقنيات المالية، حيث يقوم البنك المركزي بتنظيم عمل تلك الجهات عبر ما يصدره من تعليمات وتعاميم وضوابط رقابية وضوابط في عدة مجالات يمكن تلخيص أبرزها على النحو التالي:

التعاميم والتعليمات في مجال الإشراف والرقابة

أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 18 أبريل 2024 تعميمًا إلى جميع شركات الصرافة بتكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات بإجراء فحص وتقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بشأن التحقق من التزام شركات الصرافة بمتطلبات القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقرار الوزاري رقم (37) لسنة 2013 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون المذكور والقرارات الوزارية ذات الصلة، وذلك بتكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات المرتبط بأحد مكاتب التدقيق العالمية لإجراء عمليات فحص وتقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفة مستمرة نصف سنوية (30 يونيو و 31 ديسمبر من كل عام)، على أن يقدم مدقق الحسابات تقريرًا عن نتائج الفحص في موعد غايته 60 يومًا من نهاية الفترة التي سيجري عليها الفحص.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/5/30 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة بشأن الالتزام بعدم السماح بإنجاز أي معاملات للأفراد المسحوبة منهم الجنسية الكويتية إلا بعد الرجوع إلى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

- وفي ضوء اهتمام بنك الكويت المركزي بتعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها، أصدر بنك الكويت المركزي تعميمًا بتاريخ 2024/6/9 إلى جميع البنوك المحلية بشأن استخدام «الانفوجرافيك» لكافة المنتجات المصرفية، بحيث يتضمن الشرح أمثلة توضيحية لكل ما يترتب على المنتجات من آثار كرسوم الإصدار والتجديد والتعبئة والاستخدام في الخارج وآلية الاسترداد النقدي.

• أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/6/10 تعميمًا إلى كافة البنوك المحلية بشأن تغطية احتياجات العملاء الفعلية من الدولار الأمريكي، والذي أكد من خلاله على ضرورة تفعيل دور البنوك بالتحقق من طلبات شركات الصرافة وإحكام التعامل معها ووضع إجراءات إضافية للتأكد من أن المبالغ المقدمة بالدولار الأمريكي لتلك الشركات هي فعلاً لتغطية احتياجات عملاءها، وكذلك قيام البنوك بتوقيع اتفاقية رئيسية مع تلك الشركات لمعاملات تبادل العملات الأجنبية يتم من خلالها قيام الشركة بتزويد البنك بأسباب المعاملة وكافة البيانات الخاصة بكل مستفيد من المعاملة بموجب أحكام الاتفاقية.

• وفي إطار ما يوليه بنك الكويت المركزي من أهمية لموضوع الشمول المالي (Financial Inclusion)، فقد تم إصدار تعميم بتاريخ 2024/6/20 إلى جميع البنوك المحلية بشأن تسهيل إجراءات فتح حسابات لكافة فئات المجتمع، والذي يستهدف إتاحة الخدمات المالية والمصرفية للفئات من ذوي الدخل المحدود أو الضعيف، وأصحاب الوظائف والأعمال الخدمية والحرفية البسيطة، والعمالة المنزلية. هذا، وقد أصدر بنك الكويت المركزي تعميمًا إلحاقيًا بتاريخ 2025/1/22 بشأن تعزيز المبادرات التوعوية لرفع مستوى الثقافة المالية لدى كافة فئات المجتمع، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة وبلغات متعددة لضمان وصولها لتلك الفئات بشكل سهل ومبسط، على أن تشمل تلك المبادرات نشر آلية فتح الحسابات المصرفية، وطرق استخدام وإدارة تلك الحسابات، وكيفية التصدي وتجنب الوقوع في عمليات الاحتيال المالي.

• ضمـن جهود بنك الكويت المركزي المسـتمرة لترسـيخ الاسـتقرار المالي، وتوفيـر أدوات قياس مالية في السـوق المحلي، تشـكل مرجعية موثوقة وفق أفضل المعايير الدولية، وتسـاهم في تعزيز الشفافية وزيـادة كفـاءة التعامـلات المالية في دولـة الكويت، أطلق بنـك الكويت المركزي في 2024/9/1 مؤشـر الكويـت لمتوسـط أسـعار الفائـدة لفترة ليلـة واحـدة "كونيـا (KONIA)". ويعتمـد مؤشـر "كونيا" على المتوسـط المرجّـح بالحجم لأسـعار الفائدة الفعلية المسـتخدمة فـي التعاملات ما بين البنـوك المحلية بالدينـار الكويتـي لفتـرة ليلة واحـدة، ويُعتبر أداة فعالـة لتحديد تكاليـف التمويل وتقييم أوضاع السـيولة فـي القطـاع المصرفـي المحلـي، حيـث يوفر صـورة دقيقـة لحالة العـرض والطلـب على الأمـوال بين المؤسسـات المالية.

• أصـدر بنـك الكويـت المركزي تعميميـن بتاريـخ 2024/10/20 إلى كل من شـركات التمويل وشـركات الصرافة بشـأن التأكيـد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق نسـبة العمالـة الوطنية المطلوبة بقـرار مجلـس الـوزراء رقـم 1868 لسـنة 2018 بشـأن تحديـد نسـبة العمالة الوطنيـة لدى الجهـات غير الحكومية، وذلك حسـب المهن الرئيسية في النشـاط الاقتصادي، كما أصدر تعميمًا بتاريخ 2024/10/20 إلـى جميـع مقدمي خدمـات الدفع الإلكترونـي ومقدمي خدمـات النقـود الإلكترونيـة ومقدمي خدمات تشـغيل نظـم الدفع الإلكتروني بشـأن موافاة بنك الكويـت المركزي بالبيان الخاص بتطور نسـبة العمالة الوطنيـة المقـررة بالقـرار المشـار إليه وذلك بصفة «نصف سـنوية»، وكذلـك التأكيد على ضـرورة اتخاذ الإجـراءات اللازمة نحو تحقيق تلك النسـبة.

• أصـدر بنـك الكويت المركزي بتاريـخ 2024/10/30 تعميمًا إلـى جميع البنوك المحليـة يؤكد من خلاله علـى ضـرورة التـزام البنـوك المحلية بـكل دقـة بالتعليمـات الصادرة بشـأن ترشـيد وتنظيم السياسـة الائتمانيـة للبنـوك التقليديـة وكذلـك التعليمات الصادرة في شـأن ترشـيد وتنظيم السياسـة التمويلية للبنـوك الإسـلامية وكافة التعاميـم الصادرة في هذا الشـأن.

• أصـدر بنـك الكويت المركـزي بتاريـخ 2024/12/19 تعميمًا إلى كافـة البنوك المحليـة يتعلق بالقرض المشـترك (Syndicated loan) الـذي تقدمـة مجموعة من البنـوك ويقوم على تنظيمـه وترتيبه وإدارته بنـك مديـر، حيث أوضح مـن خلاله بأنه يتعين على البنك المدير بذل الجهود لتسـويق القرض المشـترك علـى مجموعـة مـن البنـوك المشـاركة بما يحقـق الهـدف وهو توزيـع المخاطـر التي تتعـرض لها هذه البنـوك نتيجـة تركـز الائتمـان/ التمويـل، فضلاً عن اسـتيفاء بعـض المتطلبات فـي حال تقدمـه لبنك الكويـت المركـزي بطلب الاسـتثناء مـن الحد الأقصى المقرر لنسـبة التركـز الائتمانـي/ التمويلي، وعلى أن يقـدم طلـب الاسـتثناء إلـى بنـك الكويت المركـزي بمقدار الحصـة النهائيـة للبنك المدير بعـد توزيع القـرض/ التمويل على البنوك المشـاركة.

- انطلاقًا من استراتيجية التحول الرقمي لدى بنك الكويت المركزي، تم إصدار تعميم إلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بشأن الاعتداد بالبطاقة المدنية الرقمية الصادرة من خلال تطبيق «هويتي» وذلك في تعريف هوية الفرد في كافة المعاملات الحكومية وغير الحكومية.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2025/1/13 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل بشأن فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك والشركات عن عام 2024.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2025/1/23 تعميمًا إلى كافة شركات الصرافة بشأن تكليف مراقب الحسابات بإعداد تقرير نظم الرقابة الداخلية لشركات الصرافة عن عام 2024.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2025/2/5 تعميمًا إلى كافة البنوك المحلية وشركات التمويل والاستثمار بشأن إدخال تعديل على البند الخاص بطلبات الحصول على الائتمان/ التمويل (منح – تجديد – زيادة) من التعليمات الخاصة بترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية / التمويلية.

- في إطار الإجراءات التي يقوم بها بنك الكويت المركزي في مجال تنظيم أعمال المهنة المصرفية ولتأمين سير العمل المصرفي على وجه سليم، والعمل على توفير بيئة مناسبة لحفظ حقوق العملاء وفق علاقة متوازنة توفر الحماية للقطاع المصرفي، وفيما يتعلق بسحوبات بعض البنوك على ما تمنحه من جوائز لعملائها على بعض الحسابات (المنتجات)، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2025/3/25 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية بشأن تأجيل إجراءات أية سحوبات لحين إعادة تقييم تلك المنتجات بما يكفل أقصى درجات الشفافية وتحديد اشتراطاتها وسلامة العمل بها، على أن يتم تزويد البنك المركزي بنتائج التقييم المشار إليه للنظر فيها.

المهام الإشرافية والرقابية

يقوم بنك الكويت المركزي وفقًا للمنهجية بشأن المهام الرقابية والإشرافية القائمة على المخاطر للوحدات الخاضعة والتي تتبنى النهج الرقابي بالتركيز على المخاطر بحيث تتم كافة الإجراءات والمهام والآليات التي يستخدمها بنك الكويت المركزي لممارسة صلاحياته الرقابية وفقًا للمخاطر والتي يتم تنفيذ خطط التفتيش بناءً عليها، وقد تم إجراء عدد عمليات التفتيش خلال السنة المالية 2025/24 لكلٍ من (البنوك المحلية، شركات الصرافة، شركات التمويل وشركات الاستثمار) وذلك وفقًا لما يلي:

• تـم إجـراء عدد 14 مهمة تفتيش دوري وفقًا لأحكام القانون رقم 32 لسـنة 1968 في شـأن النقد وبنك الكويـت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاتـه وذلك على النحو التالي:

1- تم إجراء مهام تفتيش على عدد 6 بنوك كويتية.
2- تم إجراء تفتيش على عدد 4 فروع بنوك أجنبية.
3- تم إجراء تفتيش على عدد 1 شركة تمويل.
4- تم إجراء تفتيش على عدد 3 شركات استثمار للوقوف على أوضاع المحفظة التمويلية.

• تـم إجـراء مهـام تفتيش دوري على عدد 12 شـركة صرافة وفقًا لـكلٍ من أحكام القانون رقم 32 لسـنة 1968 فـي شـأن النقـد وبنك الكويـت المركـزي وتنظيم المهنـة المصرفيـة وتعديلاته وأحـكام القانون رقـم (106) لسـنة 2013 بشـأن مكافحة غسـل الأموال وتمويـل الإرهاب ولائحتـه التنفيذيـة والقرارات والتعليمـات ذات الصلة.

• تـم إجـراء عـدد 17 مهمة تفتيـش دوري للوقوف علـى مدى الالتزام بأحـكام القانون رقم (106) لسـنة 2013 بشـأن مكافحـة غسـل الأموال وتمويـل الإرهاب ولائحتـه التنفيذيـة والقـرارات والتعليمات ذات الصلة وذلـك على النحـو التالي:

1- تم إجراء مهام تفتيش على عدد 8 بنوك كويتية.
2- تم إجراء تفتيش على عدد فرعين بنوك أجنبية.
3- تم إجراء تفتيش على عدد 1 شركة تمويل.
4- تم إجراء تفتيش على عدد 6 شركات صرافة.

• تـم إجـراء عـدد 6 مهـام تفتيش خاصة علـى بنوك كويتيـة وفقًا لأحـكام القانون رقم 32 لسـنة 1968 في شـأن النقـد وبنك الكويت المركزي وتنظيـم المهنة المصرفية وتعديلاته وأحـكام القانون رقم (106) لسـنة 2013 بشـأن مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهـاب ولائحتـه التنفيذية والقـرارات والتعليمات ذات الصلة.

• تـم إجـراء عـدد 9 مهام تفتيش خاصة على شـركات الصرافة وفقًا لأحكام القانون رقم 32 لسـنة 1968 في شـأن النقد وبنـك الكويت المركزي وتنظيم المهنـة المصرفية وتعديلاته.

• تـم إجـراء مهمة تفتيش على فـرع لأحد البنوك الكويتية خـارج دولة الكويت وفقًا لأحـكام القانون رقم 32 لسـنة 1968 فـي شـأن النقد وبنـك الكويت المركـزي وتنظيم المهنـة المصرفيـة وتعديلاته وأحكام القانـون رقـم (106) لسـنة 2013 بشـأن مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهـاب ولائحتـه التنفيذية والقرارات والتعليمـات ذات الصلة.

نظم المدفوعات : كفاءة البنية التحتية وتحديث الإطار التشغيلي

- قام بنك الكويت المركزي بدراسة وتقييم المخاطر التشغيلية المرتبطة بالوسائل التكنولوجية المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية ونظم المدفوعات والتسوية الإلكترونية المقدمة من وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته، وإبداء الرأي الفني وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وتوجيه الوحدات الخاضعة لرقابته نحو اتخاذ اللازم وفقًا لما يراه مناسبًا وبما يساهم في التطور التكنولوجي للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

- استمر البنك المركزي في مهام الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي من خلال التحقق من مدى التزامها بالتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بأنظمة تقنية المعلومات ووسائل التكنولوجيا والأمن السيبراني، وذلك من خلال فحص إجراءات عملها والقيام بتنفيذ خطط التفتيش عليها، بما يساهم في تعزيز سلامة واستقرار أوضاع وحدات النظام المصرفي والمالي.

- إعداد دراسات بشأن الأنشطة المرتبطة بالتقنيات المالية مثل التمويل المصغر والتمويل الجماعي والأطر التنظيمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي والتوجيهات الصادرة لشركات التقنيات المالية لتعزيز الاستدامة، والمساهمة في النهضة بمجال التقنيات المالية من خلال عرض تجارب بنك الكويت المركزي وإعداد أوراق العمل المرتبطة بذات المجال على مستوى الدول العربية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة خليجيًا للارتقاء بهذا المجال من خلال فريق العمل الدائم للتقنيات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي نحو تحسين سرعة وكفاءة المعاملات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر تطبيق نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)، الذي يهدف إلى تنفيذ الحوالات المالية بين دول المجلس بشكل آني وبتكاليف منخفضة، من خلال أسعار صرف تحددها البنوك المركزية الخليجية، والذي بدوره يقلل الاعتماد على الأنظمة المالية وشبكات التحويل الخارجية، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/6/5 تعميمًا إلى كافة البنوك المحلية بشأن حثها على استخدام نظام المدفوعات الخليجية (آفاق).

- تم إصدار تعميم بتاريخ 2024/6/6 إلى كافة البنوك الكويتية بشأن مشروع خدمة الدفع الآني (Instant Payment)، حيث تم إلزام البنوك الكويتية بالقيام بالحملات التوعوية عن آلية استخدام خدمة الدفع الآني، وتجهيز مراكز الاتصال للرد على استفسارات العملاء المرتبطة بتقديم تلك الخدمة.

- في إطار حرص بنك الكويت المركزي على تنظيم سير العمل في شركات مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني بما

يتماشى مع القوانين والتعليمات ذات الصلة، فقد تم إصدار تعميم بتاريخ 2024/10/16 إلى هذه الشركات بشأن اسناد مهام وأعمال مدراء الشركات في حال غيابهم.

• تم إصدار تعميم بتاريخ 2024/10/29 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن فتح حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي، والذي يلزم الشركات باستمرار الاحتفاظ بالحد الأدنى بمبلغ 5 آلاف دينار كويتي لرصيد حسابها لدى البنك المركزي.

• في ضوء حرص بنك الكويت المركزي على ضمان سلامة الخدمات المالية الإلكترونية قبل الإطلاق الفعلي، والتأكد من جاهزية الأنظمة وامتثالها للضوابط الرقابية، فقد أصدر البنك بتاريخ 2024/11/3 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية ومقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن متطلبات الإطلاق التجريبي، والذي يلزم الشركات الحاصلة على الموافقة المبدئية للقيد في سجل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني لدى بنك الكويت المركزي باستيفاء إجراءات الاطلاق التجريبي لخدمات الدفع الإلكتروني الخاصة بالشركة وفق الموافقة المبدئية الصادرة في هذا الشأن، وذلك بناءً على خطة محددة لذلك ومعتمدة من بنك الكويت المركزي.

• في إطار الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي على كلٍ من مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2024/12/26 تعاميم وضوابط إلى هذه الجهات بشأن تقديم القوائم المالية، والتقارير المطلوبة وآلية تقديمها.

• وافق بنك الكويت المركزي على طلبات قيد 6 شركات لمزاولة نشاط خدمات الدفع الإلكتروني و 4 شركات لمزاولة خدمات نشاط النقود الإلكترونية، ليصبح إجمالي عدد الشركات المقيدة في سجل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية، ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني لدى بنك الكويت المركزي عدد 10 مقدمي نشاط خدمات الدفع الإلكتروني وعدد 4 مقدمي نشاط النقود الإلكترونية وعدد 1 مقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني.

• استمر بنك الكويت المركزي في تعزيز أحد المجالات المهمة ذات العلاقة بالتقنيات المالية في دولة الكويت من خلال الاستمرار بتبني مبادرة

الخدمـات المصرفيـة المفتوحة (Open Banking) والتي تهدف إلى الاسـتفادة مـن بيانات العملاء لدى البنـوك المحليـة لتقديـم منتجات وخدمـات مبتكرة للعـملاء، حيث تم إعداد مسـودة الإطـار التنظيمي للخدمـات المصرفيـة المفتوحـة لتنظيـم النشـاط في دولـة الكويت اسـتعدادًا لنشـرها لاسـتيفاء رأي الجهـات ذات العلاقة.

• فـي إطـار حرص بنـك الكويت المركـزي على إحكام الرقابة السـليمة، وسـعيًا إلى تعزيـز أنظمة الرقابة الداخليـة للبنـوك وتطويرهـا، وفـي ظل مـا لوحظ مـن تزايد فـي عمليات الاحتيـال التي تتـم من خلال المحافـظ الإلكترونية وسـعيًا مـن بنك الكويت المركزي للحـد من المخاطر المترتبة علـى هذه العمليات، فقـد تـم إصدار تعميميـن بتاريـخ 2024/12/26 إلى جميع البنـوك المحلية، حيث اختـص التعميم الأول بالضوابـط الأمنيـة علـى ترميـز البطاقـات (Card Tokenization) والـذي مـن ضمنه أكد بنـك الكويت المركـزي علـى ضـرورة الالتـزام بالمـادة (32) مـن تعليمـات تنظيم أعمـال الدفـع الإلكترونـي للأموال الصـادرة فـي مايـو 2023 والتـي تنص علـى "وضع السياسـات والإجـراءات والنظم والضوابـط اللازمة للكشـف عـن الاحتيـال وآلية التعامـل معه، وإبـلاغ الجهات المختصـة عن الحـالات والتقاريـر المتعلقة بالاحتيـال، مـع إخطار البنـك المركزي بصفة مسـتمرة عنها وفق المـدة والصيغة التي يحددهـا". ووفقًا لذلـك التعميـم، فإنه على جميـع البنوك المحلية موافاة البنـك المركزي بالخطة الزمنيـة اللازمة للانتهاء مـن ذلـك. وأمـا التعميم الثاني فقد اختـص بالحدود المالية علـى البطاقات المصرفيـة وعمليات الدفع.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب : التزام متجدد بالمعايير الدولية

قـام بنـك الكويـت المركزي خلال السـنة المالية 2025/24 بإصـدار عدد من التعاميم فـي مجال مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهـاب، أبرزها مايلي :

• تـم إصـدار تعميـم إلى جميع البنـوك المحلية بتاريخ 2024/10/3 بشـأن عدم قبـول أي معاملة صرف للجمعيـات الخيريـة والمبـرات إلا بموافقـة صادرة مـن وزارة الشـئون الاجتماعية. وتعميميـن إلى جميع البنـوك المحليـة بتاريخ 2024/10/28 و 2024/10/31 بشـأن الضوابط الخاصة بالصـرف الداخلي وآلياته للجمعيـات الخيرية والمبرات.

• تعميم إلـى جميع البنـوك المحليـة وشركـات الصرافـة بتاريـخ 2024/10/14 بشـأن تطويـر آليـة المتابعـة المرتبطـة بنظام (Transaction Reporting System – TRS) وتجهيز نظام شاشـة المتابعة (TRS Follow-up Screen System).

• تعميـم إلـى جميـع البنـوك المحليـة وشـركات الصرافة وشـركات التمويـل ومقدمي خدمـات الدفع الإلكترونـي ومقدمـي خدمـات النقـود الإلكترونيـة والـوكلاء بتاريـخ 2024/10/15 بشـأن إقامـة اللجنة

الوطنيــة لمكافحة غســل الأموال وتمويل الإرهــاب ورش توعوية بخصوص متطلبــات الامتثال لمكافحة غســل الأمــوال وتمويــل الإرهاب بصفــة دورية لمــدة 54 أســبوع اعتبارًا مــن 2024/10/30.

• تعميــم إلــى جميع البنــوك المحلية وشــركات الصرافة وشــركات التمويل بتاريخ 2024/10/17 بشــأن دليــل الشــفافية والمســتفيدون الحقيقيون مــن الترتيبات القانونيــة الصادر من مجموعــة العمل المالي (FATF) في شــهر مارس 2024.

• انطلاقًــا من حــرص بنك الكويــت المركزي على تعزيز الشــفافية والامتثــال للمتطلبــات الدولية وعلى وجــه الخصــوص متطلبــات مجموعــة العمــل المالــي (FATF)، فقــد أصدر البنــك بتاريــخ 2024/10/20 تعميمًــا موجهًــا إلــى مقدمي خدمــات الدفع الإلكترونــي ومقدمي خدمــات النقــود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشــغيل نظم الدفع الإلكتروني بشــأن المســتندات المطلوبة للشــركاء وأعضاء مجلس الإدارة عند التقدم بطلــب القيد.

• تعميــم إلــى جميع البنــوك المحلية وشــركات التمويل وشــركات الصرافة بتاريخ 2024/11/27 بشــأن ورشــة عمــل تقام في بنــك الكويت المركزي بعنوان "متطلبات مكافحة غســل الأمــوال وتمويل الإرهاب وفــق التعليمات الصــادرة من بنك الكويــت المركزي".

• تعميــم إلــى جميــع البنــوك المحليــة وشــركات الصرافة وشــركات التمويــل ومقدمي خدمــات الدفع الإلكترونــي ومقدمــي خدمات النقود الإلكترونية والــوكلاء بتاريخ 2024/12/11 بشــأن عقد ورش لتدريب الجهــات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي للتســجيل في نظــام (GoAML) والذي يتعلق بالإخطار عن المعاملات المشــبوهة لوحــدة التحريات المالية الكويتيــة. وتم عقد ورش لتدريــب المعنيين من موظفي الجهــات الخاضعــة لرقابة بنك الكويت المركزي بهذا الشــأن خــلال الفترة 2025/1/6 حتــى 2025/1/20.

• تــم عقد ورشــة عمــل للمعنيين مــن موظفــي البنوك المحليــة وشــركات الصرافة وشــركات التمويل ومقدمــي خدمــات النقود الإلكترونيــة والوكلاء بتاريــخ 2025/3/16 في إطــار إجــراءات التصويب اللازمة للإجــراءات الموصــى بهــا والتي تضمنهــا تقرير التقييــم المتبادل لدولــة الكويت والتي يتــم تقديمها من قبل الشــركة الاستشــارية (FTA) بشــأن مكافحة غســل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشــار أسلحة الدمار الشــامل.

- تعميـم إلـى جميـع البنـوك المحليـة وشـركات الصرافة وشـركات التمويـل ومقدمي خدمـات الدفع الإلكترونـي ومقدمـي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشـغيل نظم الدفـع الإلكتروني بتاريخ 2025/3/26 بشـأن القـرار رقـم (8) لسـنة 2025 بخصـوص اللائحـة التنفيذيـة الخاصـة بتنفيـذ قرارات مجلـس الأمـن الصادرة بموجب الفصل السـابع مـن ميثاق الأمـم المتحدة المتعلقـة بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشـار أسـلحة الدمار الشامل.

- القيـام بتحديث وتطويـر منهجية بنك الكويت المركزي بشـأن المهام الرقابية والإشـرافية القائمة على المخاطـر للوحدات الخاضعة بمجال مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب، وما يرتبـط بها من إجراءات ونماذج فحص.

حماية العملاء من مخاطر الاحتيال المالي

- في إطار حرص بنك الكويت المركزي على إحكام الرقابة السليمة على أعمال الدفع الإلكتروني، وسعيًا منه للحد من المخاطر المترتبة على عمليات الدفع باستخدام خدمة روابط الدفع الإلكترونية، فقد تم إصدار تعميم بتاريخ 2024/6/2 إلى جميع البنوك المحلية ومقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني والذي يلزم به بعرض تفاصيل عملية الدفع الإلكتروني للعملاء عند دخولهم على الرابط الإلكتروني بحيث يتضمن قيمة المبلغ واسم الطرف المستفيد والغرض منه، واستيفاء موافقة العملاء عليها بشكل مسبق قبل الانتقال إلى صفحة بوابة الدفع الالكتروني، كما ألزم بإضافة قيمة المبلغ الخاص بعملية الدفع الإلكتروني في الرسالة الخاصة برمز التحقق لمرة واحدة (OTP) المرسلة إلى العميل ليتسنى له التحقق من قيمة مبلغ العملية.

المبادرات الرقابية الداعمة

- استكمل بنك الكويت المركزي مشروع هيكلة صفحات التعليمات الرقابية الصادرة للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي على الموقع الالكتروني للبنك، وذلك لتطوير عرض تلك التعليمات وتسهيل عملية التصفح ووصول الزائر للمعلومات.

3

العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

ينفذ بنك الكويت المركزي مجموعة من المهام لتحقيق أغراضه الرئيسية التي نصت عليها المادة (15) من القانون رقم 32 لسنة 1968 والتي تشمل إصدار النقد، وإدارة نظم المدفوعات، والقيام بوظيفة بنك الحكومة، بما يدعم كفاءة النظام المالي ويعزز الاستقرار النقدي والتشغيلي.

أهم العمليات المصرفية
لبنك الكويت المركزي

للسنة المالية 2025/24 في أرقام:

النقد المتداول انخفض بنسبة **%0.2**

ليبلغ **2.14** مليار دينار.

قيمة العمليات المنفذة في غرفة المقاصة تبلغ **17.42** مليار دينار.

قيمة التسويات فيما بين البنوك المحلية التي تتم خلال نظام **"كاسب"**

254.32 مليار دينار.

العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي

يضطلع بنك الكويت المركزي بعدد من المهام التي تسهم في ضمان كفاءة النظام المالي واستقراره التشغيلي. والتي تشمل إدارة النقد المتداول، والإشراف على نظم المقاصة والتسويات بين البنوك، وتقديم الخدمات المصرفية للحكومة، وتنفيذ المعاملات المالية لصالح الجهات الحكومية. وخلال السنة المالية 2025/24، حرص البنك المركزي على تطوير هذه المهام وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي، ويعزز من موثوقية العمليات المصرفية، ويدعم استدامة التدفقات النقدية ضمن إطار مالي آمن وفعّال.

إدارة النقد المتداول : ضمان الكفاءة والجودة والثقة

أ- رصيد النقد المتداول

بلغ رصيد النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2025/24 نحو 2147.8 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 2151.7 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته 3.9 مليون دينار كويتي ونسبته 0.2%، وقد تراوح رصيد النقد المتداول خلال السنة المالية 2025/24 ما بين

- 1858.1 مليون دينار كويتي كأدنى رصيد في نهاية شهر سبتمبر 2024.
- 2147.8 مليون دينار كويتي كأعلى رصيد في نهاية شهر مارس 2025.

رسم بياني (5)

تطورات أرصدة النقد المتداول

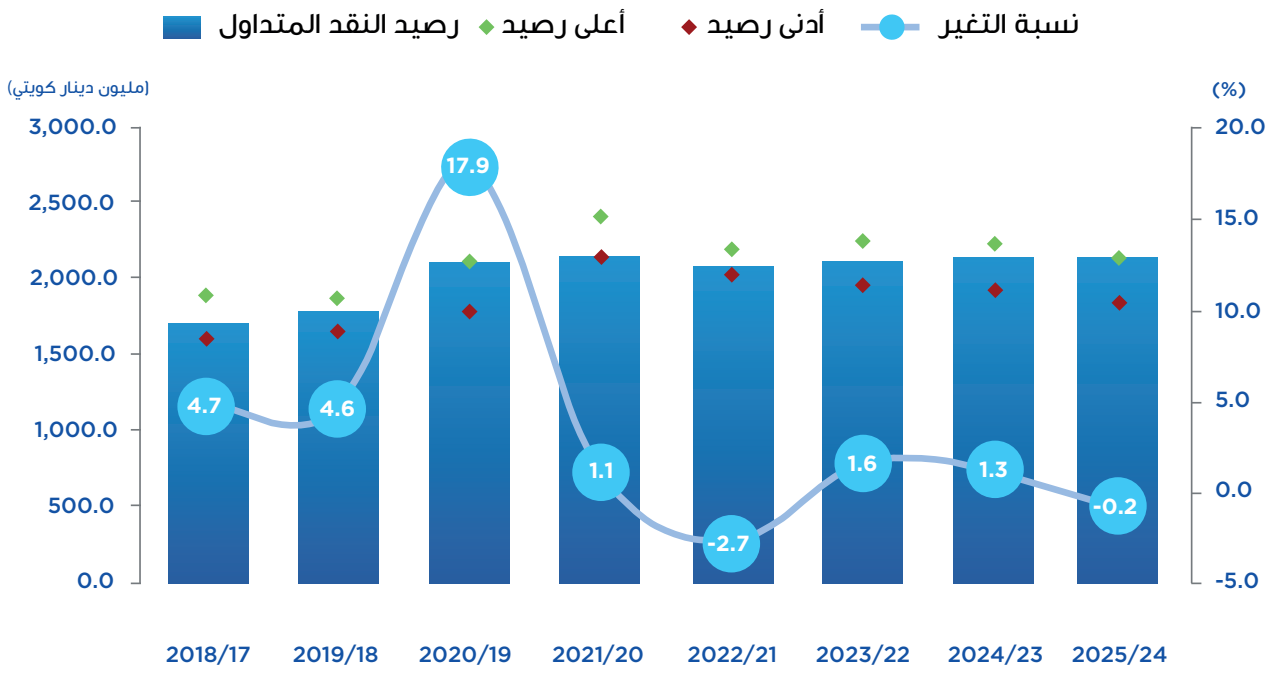

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب- جودة أوراق النقد المتداولة

استمر بنك الكويت المركزي في العمل على ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى بنك الكويت المركزي، والتصدي لجرائم تزييف أوراق النقد وتزويرها بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى.

عمليات المقاصة : تسوية آمنة وفعالة للمدفوعات بين البنوك

أ- عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

ارتفع إجمالي قيمة العمليات المنفذة في غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي بشكلٍ طفيف خلال السنة المالية 2025/24 ليبلغ نحو 17.42 مليار دينار كويتي لعدد 2.39 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 7283.22 دينارًا كويتيًا للعملية، مقابل نحو 17.14 مليارًا لعدد 2.44 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 7014.82 دينارًا كويتيًا للعملية خلال السنة المالية السابقة.

> **بلغ إجمالي قيمة العمليات المنفذة في غرفة المقاصة خلال السنة المالية 2025/24 نحو 17.42 مليار دينار كويتي.**

رسم بياني (6)

عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

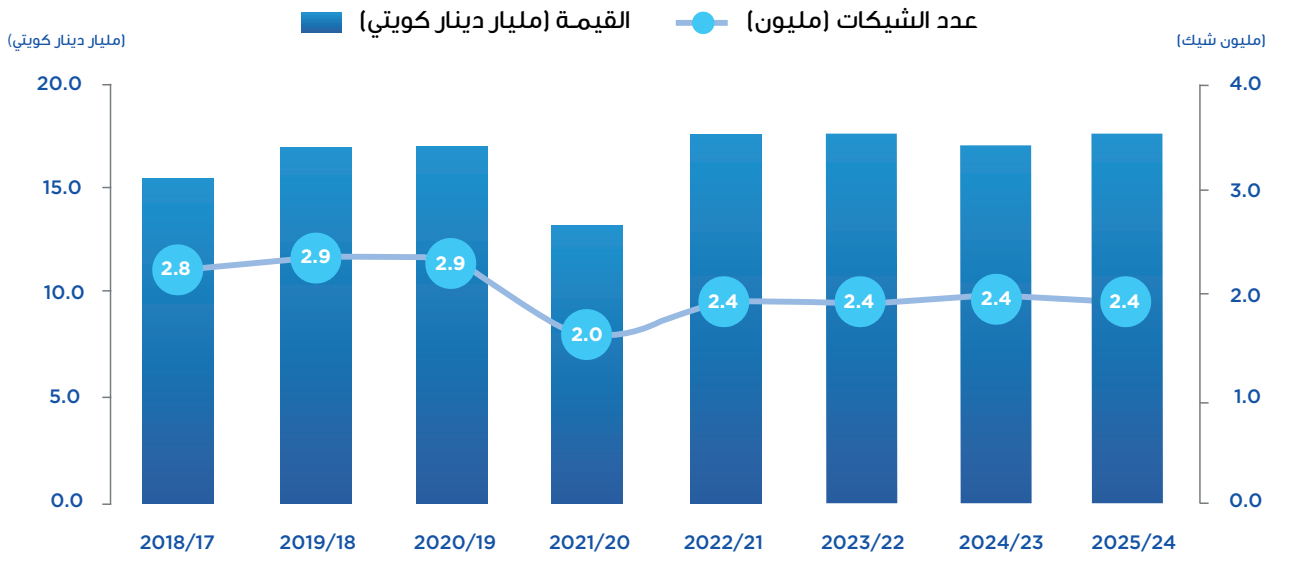

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب- عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية

يقـوم بنك الكويت المركزي بتشـغيل وإدارة نظـم المدفوعات المتمثلة في نظام الكويت الآلي لتسـوية المدفوعـات الآنيـة فيمـا بيـن المشـاركين "كاسـب" (KASSIP)، وقد بلغـت قيمة عمليات التسـويات فيمـا بيـن البنوك المحليـة خلال السـنة الماليـة 2025/24 نحو 254.32 مليـار دينار كويتـي مقابل نحو 257.12 مليـار دينـار كويتـي خلال السنـة المالية السابقـة، ما يمثـل انخفاضًا قيمتـه 2.80 مليار دينار كويتي ونسـبته1.1%.

رسم بياني (7)

قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية (كاسب)

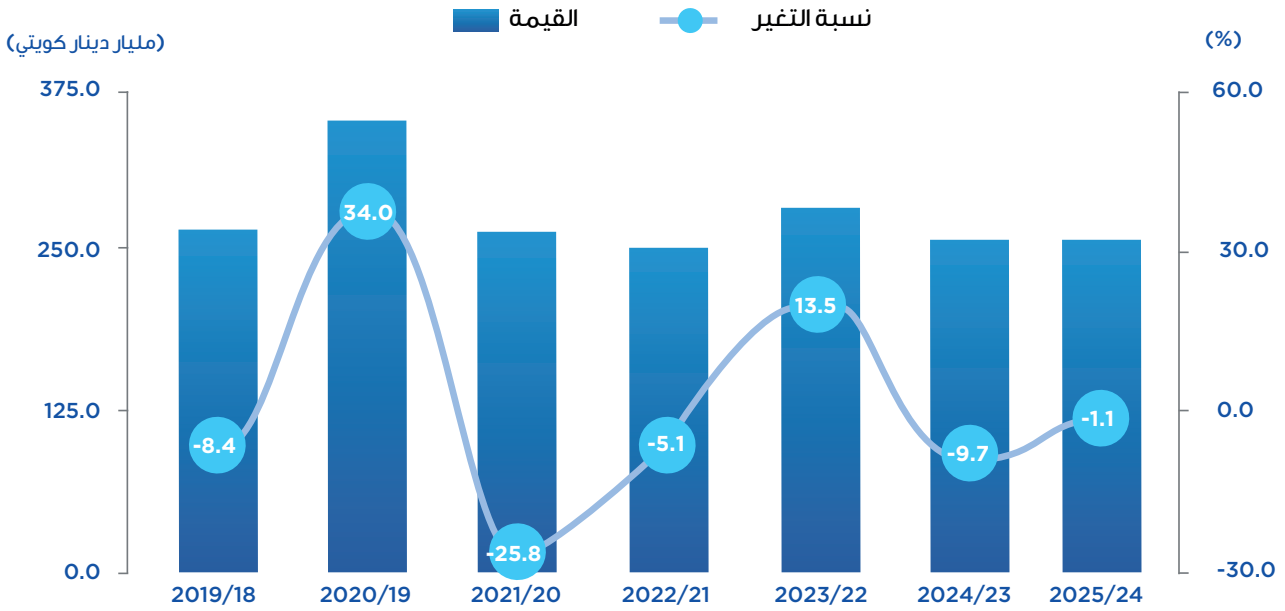

المصدر: بنك الكويت المركزي.

> **انخفاض قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية بما قيمته 2.80 مليار دينار كويتي ونسبته 1.1%.**

القيام بوظيفة بنك الحكومة

قام بنك الكويت المركزي خلال السـنة المالية 2025/24 بتنفيذ 10442 حوالة مصرفية خارجية لصـالح وزارات ومؤسسـات الدولـة، بلـغت قيمتها الإجمالية نحو 1450.7 مليون دينـار كويتي، مقابل 9559 حوالـة مصرفيـة بلغت قيمتها نحـو 1715.2 مليون دينار كويتي خلال السـنة المالية السـابقة، أي بزيادة نسـبتها 9.2% لعدد الحـوالات وانخفاض نسـبته 15.4% لقيمة تلك الحوالات.

كمـا قـام بنك الكويت المركـزي بتنفيذ المعـاملات المصرفية الخارجيـة خلال السـنة المالية 2025/24 لصالح وزارات الدولة والمؤسسـات الحكوميـة، وذلك فـي شكـل اعتمـادات مستنديه وكمبـيالات برسـم التحصيل وشـيكات برسـم التحصيل.

رسم بياني (8)

الحوالات المصرفية الخارجية التي تم تنفيذها لصالح وزارات ومؤسسات الدولة

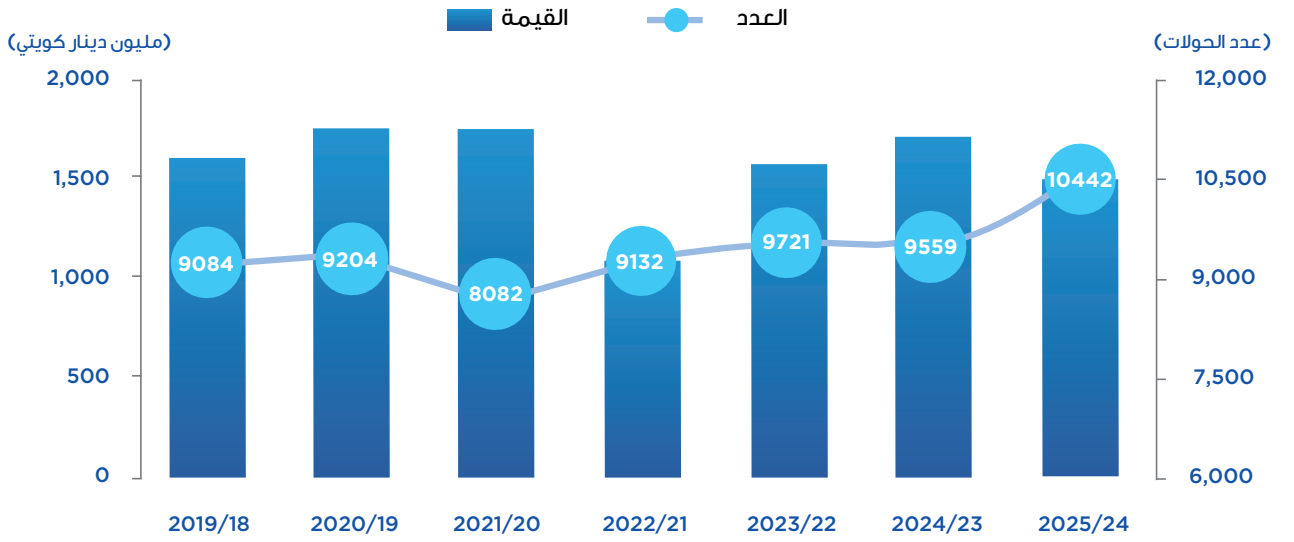

المصدر: بنك الكويت المركزي.

4

تعـــزيز الابتكـار المالي والتحول الرقمي

يواصـل بنـك الكويـت المركـزي دفـع مسـيرة التحـول الرقمـي وتعزيـز الابتـكار المالـي، مـن خلال تطويـر البنيـة التحتيـة التقنيـة، وتحديـث نظـم المدفوعـات، ودعـم الأمـن السـيبراني، وتمكيـن البيئـة الرقابيـة التجريبيـة عبـر مركـز الابتـكار "ولـوج"، بمـا يعـزز كفـاءة القطـاع المالـي واسـتدامته.

تقنية المعلومات والتحول الرقمي

1 الأمن السيبراني

الجهود على الصعيد المؤسسي:

- ترقية شهادة المعيار العالمي الخاص بأمن المعلومات (ISO 27001) من نسخة (ISO27001:2013) إلى النسخة المحدثة (ISO27001:2022).
- تطبيق الامتثال للضوابط الأمنية وإقرار المصداقية الذاتية (Self-Attestation) لبيئة (SWIFT) في بنك الكويت المركزي للسنة الثامنة على التوالي (منذ 2017).
- توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الإيطالي (منظومة CERTFin وABI Lab المصرفية الإيطالية) للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الأمن السيبراني ضمن مختبر الأمن السيبراني.

الجهود على صعيد القطاع المصرفي:

- تعزيز تطبيق امتثال الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي لمتطلبات الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني، وهي متطلبات الامتثال للضوابط الأمنية في الحد الأدنى للبيئات التقنية والتشغيلية لتلك الجهات.
- تعزيز مشاركة البنوك المحلية (كافة البنوك الكويتية وفرعين لبنكين أجنبيين) في منصة تبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية (Cyber Threat Intelligence Sharing).

2 نظم المعلومات والتشغيل

- مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات – النسخة الثانية.
- مشروع نظام تقديم طلبات مقدمي خدمات الدفع والنقود الالكترونية.
- مشروع التحول الرقمي لميزان المدفوعات.

3 التطورات على صعيد نظم المدفوعات

تطوير أنظمة المدفوعات وتعزيز جودة الخدمات المالية والمصرفية في دولة الكويت، تمديد ساعات عمل أنظمة المدفوعات عدة مرات وبشكل تدريجي، ليشمل ذلك إضافة خمس ساعات لنظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات بين المشاركين (كاسب)، وأربع ساعات ونصف لنظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات (KECCS)، وبذلك تكون ساعات عمل نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (كاسب) قد تجاوزت 16 ساعة عمل، أما بالنسبة لساعات عمل نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات فقد أصبحت ما يقارب 12 ساعة عمل.

الانتهاء من الاختبارات اللازمة لتفعيل قائمة الرموز الخاصة بتحديد الغرض من التحويلات المالية للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

دعم الابتكار وتطوير القطاع المالي، من خلال توسيع مجالات العمل وطرح العديد من المبادرات والمشروعات التي تعزز من منظومة الابتكار المحلية، منها إنشاء البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox)، التي تتيح اختبار المنتجات والخدمات المبتكرة ضمن بيئة خاضعة لإشراف البنك. وقد استقبل البنك عدة طلبات ضمن هذه البيئة، ويوجد حاليًا اثنان من المتقدمين - تكمو وثريا - في مرحلة الاختبار. وأيضا تطوير وظيفة البحث والتطوير (R&D) الهادفة إلى استكشاف الاتجاهات والتقنيات الناشئة، وتعزيز الابتكار من خلال دعم المشاريع المستقبلية، مثل مشروع التشفير "Lava Lamp" الذي يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز العشوائية في التشفير.

4 مركز الابتكار " ولوج"

أطلق بنك الكويت المركزي "برنامج تسريع المبادرات" التابع لمركز الابتكار "ولوج" في بنك الكويت المركزي، تم إطلاق الدورة الأولى من البرنامج، ونتج عنها حاليًا مجموعة مكونة من أربعة أفراد يعملون على مشروع "اشترِ الآن وادفع لاحقًا" (BNPL)، من ضمنها استضافة السيد أغوستين كارستنز، المدير العام لبنك التسويات الدولية (BIS).

أهداف البرنامج

- خدمات مالية موجهة للشباب
- الشمول المالي الرقمي
- الابتكار في معاملات الدفع
- الاستدامة والتأثير الاجتماعي

بيانات الموضوعات والمشكلات:

الأمن السيبراني ومنع الاحتيال (حماية المعاملات الرقمية، كشف ومنع الاحتيال، تأمين بيانات العملاء).

المدفوعات الرقمية والشمول المالي (الشمول المالي للسكان ممن ليس لديهم حسابات مصرفية، دمج المدفوعات الرقمية في الخدمات العامة، تطوير تطبيق المحافظ الرقمية).

مشاركات وتجارب العملاء مع الذكاء الاصطناعي (دعم العملاء بتقنيات الذكاء الاصطناعي لخدمات التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية الشخصية، تحسين جودة خدمة العملاء في التكنولوجيا المالية).

تقنية Blockchain وتقنية دفتر الأستاذ الموزع (العقود الذكية للخدمات المالية).

تعزيز الابتكار المالي والتحول الرقمي

استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 في جهوده الرامية إلى تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات ودعم الابتكار المالي والتحول الرقمي والاستفادة من أحدث التقنيات سواء في أعمال البنك أو في مجالات عمل الجهات الخاضعة لرقابته، وواصل سعيه لتمكين الابتكار في القطاع المصرفي وتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة، وتطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية بما في ذلك المدفوعات العابرة للحدود، وذلك على النحو التالي:

تعزيز الأمن السيبراني : حماية البنية الرقمية ومجابهة التهديدات

يولي بنك الكويت المركزي إدارة المخاطر السيبرانية ومخاطر أمن المعلومات عناية فائقة، ويتبع المبادئ المثلى المطبقة عالميًا في هذا المجال. **فيما يتعلق بالجهود على الصعيد المؤسسي**، تم ترقية شهادة المعيار العالمي الخاص بأمن المعلومات (ISO 27001) من نسخة (ISO27001:2013) إلى النسخة المحدثة (ISO27001:2022)، بالإضافة إلى تطبيق الامتثال للضوابط الأمنية وإقرار المصداقية الذاتية (Self-Attestation) لبيئة (SWIFT) في بنك الكويت المركزي للسنة الثامنة على التوالي (منذ 2017). كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الإيطالي (منظومة CERTFin و ABI Lab المصرفية الإيطالية) للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الأمن السيبراني ضمن مختبر الأمن السيبراني التابع لمركز الابتكار الذي تم إنشاؤه في بنك الكويت المركزي في 2023.

أما فيما يتعلق بالجهود على صعيد القطاع المصرفي، فقد تم تعزيز تطبيق امتثال الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي لمتطلبات الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني، وهي متطلبات الامتثال للضوابط الأمنية في الحد الأدنى للبيئات التقنية والتشغيلية لتلك الجهات. حيث ارتفع مؤشر الامتثال العام للقطاع من 3.15 لعام 2023 إلى 3.32 لعام 2024 مرتفعًا بنسبة 5% (الحد الأدنى لمؤشر الامتثال العام هو 3). كما تم تعزيز مشاركة البنوك المحلية (كافة البنوك الكويتية وفرعين لبنكين أجنبيين) في منصة تبادل المعلومات حول التهديدات السيبرانية (Cyber Threat Intelligence Sharing)، حيث بلغ عدد المعلومات (التنبيهات الأمنية) التي تم مشاركتها بين بنك الكويت المركزي والبنوك المشاركة إلى نحو 104 تنبيهًا أمنيًا في عام 2024.

ويتعـاون بنك الكويـت المركزي، ممثلاً بمختبر الأمن السـيبراني، مـع الباحثين الأكاديميـن وغيرهم من المتخصصين في مجال الأمن السيبراني والمرونة السيبرانية (Cybersecurity and Cyber Resilience) فـي إصـدار أوراق بحثيـة (Research Papers) تعالـج القضايا المتعلقة بالقطـاع المصرفي والمالي في دولـة الكويـت، وقد تم إصدار ورقة بحثية بعنوان «**حوكمة الأمن السـيبراني في المؤسسـات المالية والمصرفية**» (Governance of Cybersecurity in Banking and Financial Organizations) فـي ديسـمبر 2024، وذلـك بالتنسـيق بين مختبـر الأمن السـيبراني وأحـد الباحثيـن المتخصصين تحت مظلة برنامج البحـوث التخصصية لمعهد الدراسـات المصرفية.

تطوير الأنظمة التشغيلية : بنية تحتية ذكية وكفاءة تقنية مستدامة

اسـتمرت الجهود خلال السـنة المالية 2025/24 فـي مجال تطوير وتحديث البيئـة التقنية والبنية التحتيـة لأنظمـة بنك الكويـت المركزي، لتواكـب أحدث الإصـدارات والتقنيات، والاسـتمرار في تعزيـز كفاءتهـا وأمنها. ومـن ضمن هذه الجهـود ما يلي:

- مشـروع نظـام تقديـم طلبات مقدمـي خدمات الدفـع والنقـود الالكترونيـة، والذي يوفـر خصائص إضافيـة إلى نظـام ميكنة إجراءات اسـتقبال الطلبات من الشـركات الراغبة في الحصـول على ترخيص مقدمـي خدمـات الدفـع الالكترونـي أو مقدمي خدمـات النقـود الالكترونيـة ذات النطـاق المحدود، وتتمثـل فـي تطبيق الدورة المسـتندية الداخليـة الخاصة بالموافقـات على جميع الخدمـات المتوفرة، وإضافـة تقاريـر داخلية ولوحـات بيانات فـي النظام فـي مايو 2024.

• مشـروع نظـام الكويـت الوطنـي للمدفوعـات – النسـخة الثانيـة لتطويـر الخدمـات الماليـة وتعزيز كفـاءة القطـاع المصرفـي في دولة الكويـت، حيث يتضمن مجموعـة من الأنظمة والخدمـات المالية المتقدمـة. وقـد تـم الانتهـاء خلال شـهر سـبتمبر 2024 مـن طـرح وترسـية الممارسـات المتعلقة بالخدمـات الاستشـارية وتنفيـذ المشـروع. كما تـم توقيع العقـود مع الشـركة المنفذة في ديسـمبر 2024، ومع الشـركة الاستشـارية في ينايـر 2025، ليبدأ العمـل على تنفيذ المشـروع فعليًا في نفس الشهر.

• مشـروع التحـول الرقمـي لميـزان المدفوعـات، والذي يهـدف إلـى أتمتة عمليـة اسـتقبال البيانات الماليـة مـن مختلف الجهات المحليـة وتحليلها آليًـا لإعداد التقرير الـدوري لميزان المدفوعات بشـكل دقيـق وسـريع. وقـد تم تشـغيل المرحلة الأولى من النظام في شـهر سـبتمبر 2024، والتي شـملت اسـتقبال بيانـات البنوك المحلية. كمـا تم بنجاح اختبار وظائـف المرحلة الثانية مـن النظام، والتي من المقرر تشـغيلها خلال الأشـهر القادمة.

• مشـروع إنشـاء وتوريد وتطبيـق نظام SD-WAN مع توفيـر خدمة الصيانة والدعـم الفني وهو نظام يقـوم بربط البنـوك، ويمتاز بتعزيز والحفاظ على اسـتمرارية الاتصال بالشـبكة الخارجيـة لبنك الكويت المركـزي مما من شـأنه تعزيز مسـتوى الخدمة وتبسـيط إدارة الشـبكة وتحسـين أداء التطبيقات التي تتصل بها.

• إنشـاء نظـام توريـد وتطبيـق نظـام SDA مع ترقيـة أجهزة ربـط الشـبكة الداخلية وهـو نظام خاص بتعزيز الاسـتخدام الآمن للشـبكة للمسـتخدمين وتمكيـن التحول الرقمي، مما سـيوفر إدارة الشـبكة بصـورة مبسـطة من خـلال الأتمتـة، وتعزيز الأمـان من خلال سياسـات متناسـقة، وتقديـم الخدمة بشـكل أسرع.

• تـم تحديـث البوابـة الإلكترونيـة الداخليـة والخارجيـة إلى أحدث إصـدار مما سـيوفر الوقـت والجهد فـي إدارة النظـام وتعزيـز مسـتوى الأمن وإضافة خدمـات جديدة يمكن اسـتخدامها داخـل البنك مثل الصفحـات المخصصة للمشـاريع.

• نظـام طلـب صرف مواد من المخـزن إلكترونياً بدل النظـام الورقي لكل إدارات بنـك الكويت المركزي مما سـيوفر شـفافية أكبر وإمكانيـة لتتبع الطلبات حتى عملية قبولها النهائـي وإمكانية عمل إحصاءات لتحديد سرعة الإنجاز.

• إنشـاء ميكنـة لربط نظـام السلاسـل الزمنية مـع بيانات تـم إدخالها مسـبقًا في قواعـد بيانات بنك الكويـت المركـزي لضمـان إدخـال بيانات صحيحة بشـكل دوري وتفـادي عملية إعـادة الإدخال.

• مشـروع تطبيـق نظام موحـد متكامل للبنيـة التحتيـة (Hyper Converged Infrastructure HCI) – المرحلـة الأولى (قواعـد البيانات).

- تـم توفيـر برنامج لتشـغيل وإغـلاق الأنظمة الأساسـية بالبنـك آليًـا (EOD & SOD) مما سـيوفر مسـتوى أعلـى في الأداء وتقليل الحاجـة لموظفين مخصصين لهذه العملية ورفع مسـتوى الأمن من خـلال تحديد الدخول إلـى الأنظمة الحساسـة لبنك الكويـت المركزي.
- تـم ترقيـة نظام العمليـات البنكية الأساسـية (Core Banking) الذي يتم اسـتخدامه داخليًا في بنك الكويـت المركزي لرفع الكفاءة ومسـتوى الأداء ومواكبة التطورات المسـتقبلية.

أنظمة المدفوعات : تشغيل مستمر ومرونة أعلى للتدفقات المالية

فـي إطار اسـتراتيجية بنك الكويـت المركزي الرامية إلـى تطوير أنظمة المدفوعات وتعزيـز جودة الخدمات الماليـة والمصرفيـة في دولة الكويت، يواصل بنـك الكويت المركزي جهوده المسـتمرة في تنفيذ خطته لدعـم تشـغيل أنظمـة المدفوعات الوطنية على مدار السـاعة وطـوال أيام الأسـبوع (365/7/24)، وتأتي هـذه المبـادرة كجزء أساسـي مـن جهود بنـك الكويت المركـزي لتعزيـز الاسـتقرار المالي، ودعـم النمو الاقتصـادي، ورفـع كفاءة القطاع المصرفي من خلال تسـريع التحـول الرقمي في القطـاع المالي، حيث يسـاهم تشـغيل نظم المدفوعات بشـكل مسـتمر في تسـريع معالجة التحـويلات الماليـة والمعاملات المصرفيـة، مما يعزز مرونة التدفقات النقدية ويتيح للأفراد والشـركات والمؤسسـات المالية والحكومية إدارة سـيولتها بشـكل أكثـر فعاليـة، وبذلك يؤدي إلـى تقليل المخاطـر المرتبطة بتأخر تنفيـذ المعاملات الماليـة نتيجـة التقيد بسـاعات العمل الرسـمية. ويأتي هذا التوجه فـي إطار التزام بنـك الكويت المركزي بتوفيـر بيئـة ماليـة أكثـر أمانًـا وموثوقيـة، مدعومـة بتقنيات متطـورة لضمان سـرعة وسلاسـة تنفيذ العمليـات الماليـة، حيـث إن إتاحـة أنظمـة المدفوعـات على مدار السـاعة تمثـل نقلة نوعية فـي كفاءة العمليـات المصرفيـة، وتسـاهم في تسـريع تنفيـذ المعـاملات المالية، مما يمنـح العـملاء تجربة أكثر مرونـة وسـهولة. كما يؤدي هذا التطويـر إلى زيادة حجم التعاملات المالية، مما يعزز من توسـع السـوق المحلي ويرفع من مسـتوى التنافسـية بين المؤسسـات المصرفيـة. إضافةً إلى ذلك، يدعـم هذا التوجه الابتـكار فـي الحلـول المالية الرقمية ويعزز التحـول الرقمي في القطاع المصرفي بما يتماشـى مع أحدث التطورات العالمية.

وفـي هذا الإطار، واسـتكمالاً للمسـيرة التي بدأها في العام السـابق، واصل بنـك الكويت المركزي خلال السـنة الماليـة 2025/24 تنفيذ خطته لتطوير أنظمة المدفوعات والتسـويات المدارة مـن قبله، بما يعزز كفـاءة العمليـات المصرفية ويدعم التحـول الرقمي في القطـاع المالي، حيث قام بتمديد سـاعات عمل أنظمـة المدفوعـات عـدة مرات وبشـكل تدريجي، ليشـمل ذلـك إضافة خمس سـاعات لنظـام الكويت الآلـي لتسـوية المدفوعات بين المشـاركين (KASSIP)، وأربع سـاعات ونصف لنظـام الكويت للمقاصة الإلكترونيـة للشـيكات (KECCS)، ممـا يتيـح مرونة أكبر فـي تنفيذ المعـاملات المالية ويعزز انسـيابية التدفقات النقدية.

وبذلك تكون ساعات عمل نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (كاسب) قد تجاوزت 16 ساعة عمل يوميًا، أما بالنسبة لساعات عمل نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات فقد أصبحت ما يقارب 12 ساعة عمل يوميًا.

وقد أسفر تمديد ساعات عمل أنظمة المدفوعات والتسويات عن تأثير إيجابي ملموس على حجم العمليات المالية المنفذة، حيث شهدت هذه الأنظمة ارتفاعًا ملحوظًا في عدد المعاملات المصرفية، مما يعكس كفاءة الإجراءات المتبعة وسلاسة تنفيذ العمليات، وقد ساهمت هذه الخطوة في تعزيز مرونة القطاع المصرفي، إذ مكّنت الأفراد والمؤسسات المالية من إجراء عمليات الدفع والتحويل في أوقات ممتدة، مما أدى إلى تسريع تدفقات السيولة وتقليص فترات الانتظار، كما عزز هذا التطوير ثقة المتعاملين في الأنظمة المصرفية، عبر تحسين مستوى الخدمة وضمان استمرارية العمليات على نحو أكثر فاعلية، مما انعكس إيجابًا على نمو النشاط المالي المحلي.

وفي إطار جهود بنك الكويت المركزي المستمرة لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الشمول المالي في أنظمة المدفوعات التي يديرها، تم تمديد ساعات عمل نظام الكويت للخدمات المصرفية الإلكترونية، ويهدف هذا التمديد إلى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للوزارات والجهات الحكومية، من خلال تنفيذ التحويلات المالية الخاصة بها بالدينار الكويتي بشكل آلي وفوري، وتأتي هذه الخطوة انسجامًا مع توجه الحكومة نحو تطبيق نظام العمل بالفترة المسائية.

ومن جانب آخر، قام بنك الكويت المركزي بالانتهاء من الاختبارات اللازمة لتفعيل قائمة الرموز الخاصة بتحديد الغرض من التحويلات المالية للقطاع المصرفي في دولة الكويت، وذلك لضمان الاستدلال على الغرض من التحويلات المالية التي يتم تنفيذها من خلال أنظمة المدفوعات فيما بين المؤسسات المالية والجهات الحكومية والبنوك المحلية الأمر الذي من شأنه متابعة العمليات وتصنيفها بشكل موحد وذلك حرصًا من بنك الكويت المركزي على تنظيم الأعمال في القطاع المصرفي.

مركز الابتكار "ولوج" : احتضان الحلول الرقمية ومجابهة التحديات المستقبلية

في ضوء المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال العالمية، وحرصًا من بنك الكويت المركزي على ترسيخ مكانته كمحور أساسي في دعم الابتكار وتطوير النظم المالية، واصل البنك المركزي خلال السنة المالية 2025/24 تعزيز جهوده لتبنّي أحدث الممارسات التقنية وتهيئة بيئة محفزة لتطوير حلول مالية مبتكرة تسهم في رفع كفاءة وأمان واستدامة القطاع المالي في دولة الكويت. وانطلاقًا

مـن اسـتراتيجية بنـك الكويت المركـزي الرامية إلـى دعم منظومـة الابتـكار وتطوير بيئة العمـل المالي والمصرفـي، أطلـق البنـك المركـزي "برنامج تسـريع المبـادرات" التابـع لمركـز الابتكار "ولـوج"، وهي مبـادرة ديناميكيـة تهدف إلى دعـم الأفراد الكويتييـن الطموحين من أصحاب الأفـكار المبتكرة التي تخدم القطـاع المالـي والمصرفـي. ويهـدف البرنامج إلـى تعزيز الإبـداع والابتكار وريـادة الأعمال فـي النظام المحلـي، مـن خلال توفيـر الدعم والموارد والإرشـاد اللازم لتحويل تلك الأفكار إلى مشـاريع واقعية قابلة للتطبيـق، ضمـن مواضيع محددة مسـبقًا. وتتمثـل الأهداف الرئيسـية للبرنامـج فيما يلي:

- خدمـات ماليـة موجهة للشـباب: تحدي المشـاركين لتصميم حلـول تكنولوجية مالية تراعـي احتياجات وتفضيـلات الشـباب، مثـل تطبيقـات الهواتف الذكيـة المـزوّدة بخدمات التثقيـف المالـي التفاعلي أو أدوات إدارة الميزانية الشـخصية.

- الشـمول المالي الرقمي: تشـجيع المشـاركين على تطوير مبادرات تعزز الوصول إلـى الخدمات المالية للشباب غير المشـمولين بالخدمات المصرفية.

- الابتـكار فـي معاملات الدفع: استكشـاف حلول مبتكـرة للمدفوعات مثل المحافـظ الرقمية التي تتيح ميـزات كإدارة المدفوعات المشـتركة والادخار الجماعي وغيرها.

- الاسـتدامة والتأثيـر الاجتماعي: تحفيز المشـاريع التـي توظف التكنولوجيـا المالية لمعالجـة التحديات البيئيـة والاجتماعيـة بهدف تعزيز الشـمول المالي المسـتدام.

وأما عن الموضوعات الرئيسية للتحديات التقنية التي يركز عليها البرنامج، فتتركز فيما يلي:

- الأمـن السـيبراني ومنع الاحتيال: حمايـة المعاملات الرقمية، وكشـف ومنع الاحتيـال، وتأمين بيانات العملاء.

- المدفوعـات الرقميـة والشـمول المالـي: الوصـول إلـى السـكان غيـر المتعامليـن مصرفيًـا، ودمج المدفوعـات الرقميـة فـي الخدمـات العامـة، وتطويـر تطبيقـات المحافـظ الإلكترونيـة.

- تجربـة العمـلاء والـذكاء الاصطناعـي: تسـخير الـذكاء الاصطناعي في دعـم العملاء، وتقديـم خدمات ماليـة مخصصة، وتحسـين جـودة تجربة المسـتخدم.

- تقنيـة Blockchain ودفتـر الأسـتاذ الموزع: توظيـف العقود الذكيـة لتقديم خدمات ماليـة أكثر أمانًا وكفاءة.

وفـي عـام 2024، تـم إطلاق الـدورة الأولـى مـن البرنامج، وأسـفرت عن تشـكيل مجموعـة مكونة من أربعـة أفـراد يعملـون على مشـروع "اشـترِ الآن وادفع لاحقًـا" (BNPL)، وقد شـمل البرنامج اسـتضافة السـيد أغوسـتين كارسـتنز، المدير العام لبنك التسـويات الدوليـة (BIS)، ضمن فعالياتـه. هذا، ويواصل بنـك الكويـت المركـزي جهـوده في دعـم الابتـكار وتعزيز بيئـة ريـادة الأعمال، مـن خلال توفيـر الموارد والدعـم اللازم لتحويـل الأفكار إلى مشـاريع واقعية تسـهم في تطويـر القطاع المالي فـي دولة الكويت.

كمـا واصـل بنك الكويـت المركزي خلال السـنة الماليـة 2025/24 تعزيـز دوره في دعم الابتـكار وتطوير القطـاع المالـي، من خلال توسـيع مجالات العمـل وطرح العديد مـن المبادرات والمشـروعات التي تعزز مـن منظومة الابتـكار المحلية. من أبـرز هذه المبـادرات مايلي:

- اسـتقبل بنك الكويت المركـزي عدة طلبات ضمن البيئـة الرقابية التجريبيـة (Regulatory Sandbox) التـي تتيـح اختبـار المنتجات والخدمـات المبتكرة ضمـن بيئة خاضعة لإشـراف البنك، ويوجـد حاليًا اثنان مـن المتقدمين – تكمـو وثريا – في مرحلـة الاختبار.

- تطويـر وظيفة البحـث والتطوير (R&D) الهادفة إلى استكشـاف الاتجاهات والتقنيات الناشـئة، وتعزيز الابتـكار مـن خـلال دعـم المشـاريع المسـتقبلية، مثل مشـروع التشـفير الذي يسـتخدم تقنيـات الذكاء الاصطناعـي لتعزيز العشـوائية في التشـفير.

5

الحوكمة المؤسسية

يرسخ بنك الكويت المركزي قواعد الحوكمة المؤسسية من خلال دور فاعل لمجلس الإدارة، ورقابة مالية وشرعية متكاملة، وإدارة فعالة للمخاطر، وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، مع الالتزام بالشفافية في إعداد القوائم المالية والنشر الدوري للمعلومات.

الحوكمة والتنظيم

عقد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

10 اجتماعات

خلال السنة المالية 2025/24

قام مجلس الإدارة باتخاذ

95 قرارًا

منها قراران بالتمرير

93 قرارًا

خلال اجتماعاته الدورية

لم يتجاوز بنك الكويت المركزي الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2025/24 وحقق وفرًا في أبواب الميزانية الثلاثة ما نسبته

%19

الحوكمة المؤسسية

مجلس الإدارة

يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي- رئيسًا، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية. ومن ضمن صلاحيات مجلس الإدارة، حسب ما هو منصوص عليه في المادة (26) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، رسم السياسة النقدية والائتمانية للبنك، وتحديد معدل الخصم، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التنظيمية والرقابية الخاصة بالأنشطة المصرفية، ووضع الضوابط الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والتنظيمات الأخرى التي يراها كفيلة بتحقيق حسن إدارته، والموافقة على ميزانية البنك السنوية وعلى حساب الأرباح والخسائر والحساب الختامي.

واستنادًا إلى القانون رقم 32 لسنة 1968 المشار إليه، يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة عن ثمانية اجتماعات في السنة، وقد عقد المجلس خلال السنة المالية 2025/24 عشرة اجتماعات.

وخلال السنة المالية 2025/24، قام مجلس إدارة بنك الكويت المركزي باتخاذ مجموعة من القرارات، بلغ عددها (95) قرارًا، منها قرارين بالتمرير، و(93) قرارًا تم اتخاذه خلال اجتماعاته الدورية، وقد تمحورت تلك القرارات حول مختلف القضايا المصرفية والمالية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني وبما يضمن المناخ المواتي لعمل الوحدات المصرفية والمالية الواقعة ضمن رقابة البنك المركزي.

قام مجلس الإدارة باتخاذ **95** قرارًا

2 منها بالتمرير

93 خلال اجتماعاته الدورية

الرقابة المؤسسية : منظومة متكاملة للتدقيق والامتثال الشرعي والمالي

تخضع جميع أعمال بنك الكويت المركزي لمنظومة متكاملة من الرقابة المالية تمارسها أكثر من جهة وتشمل إجراءات رقابة مالية سابقة ولاحقة، وإجراءات تدقيق داخلي وخارجي تمتاز بالاستقلالية التامة وفق أعلى المعايير الرقابية، وتتألف هذه المنظومة الرقابية من جهاز المراقبين الماليين، وديوان المحاسبة التي خضع لرقابتها بنك الكويت المركزي، ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تم تشكيلها بتاريخ 28 أكتوبر 2019، ومكتب التدقيق الداخلي في بنك الكويت المركزي، فضلاً عن التدقيق الخارجي من خلال مراقبي حسابات خارجيين من مكاتب التدقيق المعتمدة.

وفي مجال الرقابة الشرعية، عقدت الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك الكويت المركزي أربع اجتماعات خلال السنة المالية 2025/24، حيث وضعت الهيئة أولويات أعمالها في الفترة المقبلة، والتي شملت تطوير المنتجات المعمول بها لدى البنوك وشركات التمويل الإسلامية، وحوكمة تقارير ونماذج التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، ومعالجة التعارض بين التكييف الشرعي وبين التكييف القانوني في عقود البنوك وشركات التمويل الإسلامية. كما عقدت الهيئة اجتماعًا مع هيئات الرقابة الشرعية والإدارات القانونية في البنوك الإسلامية لمناقشة منتج الإجارة المنتهية بالتملك، وبناءً على ذلك قامت الإدارات القانونية وهيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الإسلامية باقتراح عقد نموذجي موحد للإجارة المنتهية بالتملك.

وقد وافقت الهيئة على تعيين مدير التدقيق الشرعي لدى بنك إسلامي، كما وافقت على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لدى شركة تمويل. وشاركت الهيئة في المؤتمر الثاني للمحاسبين والمراجعين للهيئات الشرعية، والذي أقامته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) يومي 28–29 أبريل 2024، وتناول المؤتمر موضوعات عدة. هذا وقد أبدت الهيئة رأيها فيما أحيل إليها من موضوعات متعلقة بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي.

المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر

يحرص بنك الكويت المركزي عند إعداد المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر على دقة تقدير الاحتياجات، ويراعي ترشيد الإنفاق. وفي سبيل ذلك، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الداخلية لحصر المصروفات والإيرادات المتوقعة خلال السنة المالية القادمة، وتقدير احتياجات الإدارات المختلفة والاحتياجات العامة المرتبطة بمبنى البنك، والتكاليف المقدرة للمشروعات المزمع تنفيذها خلال السنة المالية القادمة، وكذلك تقدير الإيرادات من عوائد الأموال المودعة وتقدير الإيرادات الأخرى

على أساس متوسط المحصل عن آخر خمس سنوات، ومن ثم إضافة مشروع الميزانية التقديرية واتباع إجراءات اعتمادها وعرضها على مجلس الوزراء وصولاً إلى إقرارها بموجب القانون. ولم يتجاوز بنك الكويت المركزي الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2025/24، حيث بلغت نسبة الوفر 19%.

إدارة المخاطر المالية

يطبق بنك الكويت المركزي إجراءات عمل محددة ودقيقة وصارمة لاجتناب المخاطر في أعمال البنك سواءً كانت مخاطر مالية أو غير مالية، عبر تنويع محفظته من العملات وتحديد أوزان كل منها بناءً على استراتيجية الاستثمار لدى البنك ونزعة المخاطر، إلى جانب التوزيع الجغرافي لموجوداته، والحد من مخاطر السيولة من خلال توزيع آجال استحقاق الودائع على نحو يلبي التزاماته المختلفة في مواعيدها، إلى جانب تحديد آجال الاستثمار على أساس التصنيف الائتماني، مع تفضيل الاستثمارات قصيرة الأجل. ولتقليل المخاطر التشغيلية يطبق بنك الكويت المركزي خمسة مستويات للتحقق من سلامة العمليات قبل تنفيذها، مما يحد من الأخطاء ويقلل المخاطر التشغيلية في بنك الكويت المركزي.

الإفصاح والشفافية : نشر المعلومات وتعزيز الثقة بالمؤسسة

يُعتبر الإفصاح والشفافية من المعايير الأساسية للحوكمة، وفي هذا الإطار يقدم بنك الكويت المركزي النشرات والتقارير والبيانات التالية:

- البيان الشهري عن موجودات بنك الكويت المركزي ومطلوباته، ويقدم إلى وزير المالية كما ينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية.
- التقرير السنوي عن أعمال بنك الكويت المركزي والقوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية ولمحة عامة عن الشؤون النقدية والمصرفية.
- التقرير الاقتصادي، وتقرير الاستقرار المالي، ونشرة إحصائية نقدية (شهرية) ونشرة إحصائية فصلية حول تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية، وسلسلة التقارير الفصلية الخاصة التي أطلقها بنك الكويت المركزي لتتناول بعض المواضيع الاقتصادية والنقدية والمصرفية.
- التصاريح والبيانات الصحفية حول ما يصدره من تعليمات وما يطبقه من أدوات وقرارات في مجالات عمل السياسة النقدية.
- النشر المستمر في مواقع التواصل الاجتماعي.
- نشر سلسلة حلقات "بودكاست" بشأن العديد من القضايا الاقتصادية والمالية المرتبطة بأعمال بنك الكويت المركزي وبالاقتصاد الوطني.

6

تنمية رأس المال البشري

يُنمي بنك الكويت المركزي كفاءاته البشرية عبر برامج تدريب وتأهيل وطنية ودولية، ومبادرات لتطوير بيئة العمل، بما يدعم الكفاءة المؤسسية ويعزز الاستعداد المهني لمتطلبات المستقبل.

تنمية وتطوير
رأس المال البشري

التعيين

تعيين

170

متدرب/متدربة

الدورات التدريبية

إيفاد

715

موظف

للمشاركة في 192 دورة تدريبية

تدريب

عدد

12

من طلبة الجامعات والمعاهد المحلية

تدريبًا ميدانيًا على أعمال بنك الكويت المركزي

البعثات الدراسية

عدد

2

موظفين بعثات دراسية خارج البلاد

إيفاد

عدد

5

موظفين

لحضور برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة (مدقق داخلي معتمد/محلل مالي معتمد/المحاسب الإداري المعتمد)

تنمية رأس المال البشري

يعمل بنك الكويت المركزي بشكلٍ مستمر على توفير البيئة المناسبة والمحفزة للقوى البشرية وتوفير كافة المتطلبات اللازمة لقيامها بأداء أعمالها ومهامها على أفضل وجه. واستمرت خلال السنة المالية 2025/24 الجهود الساعية إلى تنمية الأداء بصورة إيجابية في كل من طرق العمل وأساليبه وبالتالي زيادة الإنتاجية، وتنمية قدرات العاملين ومهاراتهم في مجال أعمالهم علميًا وعمليًا، وزيادة معارفهم المتخصصة، وتحسين قدراتهم الفكرية ومهاراتهم في استخدام أدوات التحليل المختلفة في مجالات العمل، وتمكينهم من مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي والإلمام بأساليب العمل الحديثة، وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة والمتلاحقة في القطاع المصرفي والمالي محليًا ودوليًا.

تعزيز بيئة العمل

- واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 تنفيذ استراتيجيته المبتكرة الهادفة إلى دعم بيئة عمل مرنة ترفع من جودة وإنتاجية العمل، وتعزز من التواصل والتعاون بين الموظفين. وقد تم ذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والفعاليات بالتعاون مع الإدارات المعنية، شملت تنظيم احتفالات العيد الوطني، وتجمع ساعة التعارف من خلال مهرجان الطعام (food festival)، بالإضافة إلى أنشطة رياضية وأسبوع صحي. كما تم تنظيم سلسلة من المحاضرات التوعوية الشهرية، حول موضوعات متنوعة مثل الولاء الوظيفي، الذكاء العاطفي، مهارات التعامل مع الموظفين، التعرف على أنماط الشخصية، وثقافة السعادة الاجتماعية.

- كما واصل بنك الكويت المركزي المشاركة الفاعلة في المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) من خلال نشر التحديثات بشكل شهري داخل البنك وعلى منصات التواصل الاجتماعية.

- شارك بنك الكويت المركزي في الرد على استبيانات متخصصة صادرة عن جهات دولية مثل بنك التسويات الدولية (BIS) و(Central Banking Institute)، مما ساهم في توسيع دائرة المعرفة وتبادل الخبرات. هذا وقد تلقى البنك 56 مقترحًا من موظفيه، وتمت الموافقة على 7 منها.

• في إطار السعي الاستراتيجي لبنك الكويت المركزي في مجال تطوير المواهب والكفاءات الوطنية في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية، أقام بنك الكويت المركزي ملتقى بعنوان "صندوق النقد الدولي ودولة الكويت – نحو شراكة بناءة" وذلك يوم الاثنين الموافق 7 أكتوبر 2024 في مقر بنك الكويت المركزي. وقد جاء هذا الملتقى ضمن زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت خلال الفترة من 24 سبتمبر 2024 إلى 8 أكتوبر 2024 في إطار المشاورات السنوية مع دولة الكويت، ويهدف إلى إتاحة الفرصة للطاقات الوطنية المقبلة على سوق العمل لتعزيز المعرفة الاقتصادية واكتساب مزيد من الخبرات والمعلومات والرؤى المعمقة ومناقشة آخر المستجدات الاقتصادية مع نخبة من الخبراء العالميين في هذه المجالات. وقد حضر الملتقى طلبة كليات العلوم الإدارية بمختلف اختصاصاتها سواءً من الجامعات الحكومية أو الخاصة في دولة الكويت، حيث أتاح الملتقى الفرصة أمام الحضور للنقاش مع خبراء صندوق النقد الدولي، والاطلاع عن قرب على الأدوار العديدة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي وكذلك أدوار صندوق النقد الدولي في المجالات ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية والنقدية والرقابية.

• استمرار إصدار سلسلة النشرات الخاصة الفصلية، لتغطي العديد من المواضيع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المنتقاة بغرض التوعية والتعريف بشكلٍ مختصر ومبسط بجهود البنك المركزي على صعيدي الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. وخلال السنة المالية 2025/24، جاء الإصدار السابع في سبتمبر 2024 بعنوان "مدخل تعريفي لميزان المدفوعات وأهميته في التحليل الاقتصادي"، والإصدار الثامن في ديسمبر 2024 بعنوان "الثقافة المالية والتمويل الشخصي للأفراد: أساسيات إدارة ميزانية الفرد"، والإصدار التاسع في مارس 2025 بعنوان "مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: الأهمية الاقتصادية والقيود".

توطين الوظائف وتنمية الكفاءات الوطنية

تستند سياسة التوظيف في بنك الكويت المركزي إلى معايير الكفاءة والأهلية والخبرة، والاعتماد على الطاقات الوطنية، وهو الأساس الذي يقوم عليه نظام العاملين المطبق في بنك الكويت المركزي، وتجري التعيينات استنادًا إلى تلك المعايير لشغل الوظائف الشاغرة وفقًا لما تسفر عنه اختبارات القبول والمقابلات الشخصية التي تجريها اللجان المختصة. كما يضع بنك الكويت المركزي سنويًا خطة شاملة للبعثات الدراسية والتدريب العملي لدى جهات تدريبية وأكاديمية مرموقة بهدف تحسين أداء الموظفين واستقطاب الكوادر الوطنية، مما يرفع كفاءة بنك الكويت المركزي في أداء المهام الموكلة إليه. وفيما يلي أبرز تلك الجهود التي تمت خلال السنة المالية 2025/24:

- إيفاد عدد 715 موظف للمشاركة في 192 دورة تدريبية، بالتنسيق مع جهات تدريبية محلية (مثل معهد الدراسات المصرفية، والمعهد العربي للتخطيط، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، وديوان الخدمة المدنية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ومعهد الدراسات القضائية والقانونية، وغيرها)، والتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية والمعاهد المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواءً على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي (ومن أهمها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصندوق النقد العربي، ومنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وأكاديمية الحماية من الجرائم الاقتصادية والمالية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، وبنك إنجلترا، والبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وبنك إيطاليا المركزي، والبنك المركزي الألماني، والبنك المركزي الأوروبي، ومؤسسة نقد سنغافورة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية). وفي المقابل، تم في السنة المالية السابقة 2024/23 إيفاد عدد 505 موظفين لحضور 170 برنامج تدريبي داخل وخارج دولة الكويت وفقًا للاحتياجات التدريبية ومتطلبات العمل. وهذه البرامج تشمل دورات، وحلقات، وورش عمل متخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي والإداري وفي مجال الحاسب الآلي، وذلك من خلال منصات التدريب المتاحة عن طريق التعاون مع جهات محلية وأجنبية متنوعة.

- تم إيفاد عدد 5 موظفين خلال السنة المالية 2025/24 لحضور برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة (مدقق داخلي معتمد، محلل مالي معتمد، المحاسب الإداري المعتمد)، مقارنة بعدد 2 موظفين في السنة المالية السابقة 2024/23 تم إيفادهم لحضور برامج تأهيل للشهادات المهنية المعتمدة (مدقق داخلي معتمد، وشهادات مهنية في مجال الاستدامة).

• قـام بنـك الكويـت المركزي بتعييـن وإلحـاق عـدد 170 متدرب/متدربة مـن حملة المؤهـل الجامعي، الدبلـوم وحملـة الثانويـة ببرامج تدريبية للمتدربين الجـدد حديثي التخرج. وفي هذا المجال، اسـتمر تدريب عـدد 153 متـدرب فـي هـذا البرنامج خـلال السـنة الماليـة 2025/24، وتم تثبيـت عـدد 26 متدربًا في وظائفهـم بعد أن اسـتكملوا تدريبهم خلال السـنة الماليـة 2025/24، وكان قد تم تدريـب عدد 28 متدربًا فـي هـذا البرنامج خلال السـنة الماليـة السـابقة 2024/23، وتم تثبيتهم فـي وظائفهم.

• تـم ابتعـاث عـدد 2 موظفيـن مـن موظفي البنـك بطلـب بعثات دراسـية خـارج دولـة الكويت خلال السـنة الماليـة 2025/24، وتم ابتعاث عدد 3 موظفين ممن تنطبق عليهم شـروط منح البعثة الدراسـية لاسـتكمال الدراسـات العليا خـارج دولة الكويت خلال السـنة الماليـة 2024/23.

• يشـارك بنـك الكويت المركـزي وللعام الثاني عشـر على التوالي بالتعـاون مع البنـوك المحلية الأخرى فـي "برنامـج توظيـف وتدريب الكويتييـن حديثـي التخرّج للعمـل في القطـاع المصرفي" الـذي ينظمه معهـد الدراسـات المصرفيـة تحت إشـراف بنـك الكويـت المركـزي ومدته سـنة ميلادية، حيث اسـتمر تدريـب عـدد 3 متدربيـن ضمـن الدفعـة الثانية عشـرة لهـذا لبرنامـج، كما تم تثبيـت عدد 3 مـن حديثي التخـرج ممـن التحـق بالبرنامج ضمـن الدفعة الحادية عشـر.

• تقـدم عـدد 16 موظـف في بنك الكويـت المركزي بطلبات لاسـتكمال الدراسـة خارج سـاعات الدوام الرسـمي خلال السـنة المالية 2025/24، وتمـت الموافقة عليها، فيما تقدم عـدد 4 موظفين في البنك بطلبات اسـتكمال الدراسـة خارج سـاعات الدوام الرسـمي خلال السنة المالية السـابقة 2024/23.

• تـم تدريـب عدد 12 طالبًـا من الجامعـات والمعاهد المحلية في عـدد من إدارات ومكاتـب البنك خلال السـنة الماليـة 2025/24، مقارنـة بتدريـب عدد 27 طالبًـا (من جامعة الكويـت، والهيئة العامـة للتعليم التطبيقي والتدريب، والجامعة الأمريكية بالكويت، وكلية الشـرق الأوسـط) خلال السـنة المالية السـابقة 2024/23.

7

المسؤولية الاجتماعية

في إطار المسؤولية الاجتماعية لبنك الكويت المركزي يتم إجراء حملات توعوية ومبادرات تنموية وبرامج تطوير وطني، إلى جانب جهود إعلامية ومؤسسية تهدف إلى ترسيخ الشفافية وتعزيز الثقافة المالية لدى الجمهور.

جهود
التواصل والمسؤولية الاجتماعية

أولًا- تنظيم وإقامة الفعاليات ببنك الكويت المركزي

استقبال وزيارات

- استقبال طلبة وطالبات مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تنظيم زيارات لمقر البنك ضمن المشاركات المجتمعية، حيث تم استقبال زيارة من مجموعة المرأة الدولية.
- تنظيم عدد **9** زيارات ميدانية للمدارس مرحلة الثانوية لزيادة الثقافة المالية والوعي والتعرف عن طرق الاحتيال الإلكتروني والتعريف بمهام بنك الكويت المركزي.
- عقد محافظو البنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم الرابع والثمانين.

ورش عمل

- عقد ورشتي عمل لموظفي البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة تحت عنوان "متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي".
- تنظيم ورش عمل تدريبية خلال الفترة من **2025/1/6** حتى **2025/1/20** لتأهيل موظفي الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي على التسجيل في نظام **GoAML** الخاص بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.
- عقد ورشتي عمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لموظفي البنوك المحلية وشركات الصرافة وشركات التمويل ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية والوكلاء.
- تنظيم ورشة عمل لموظفي البنوك وشركات الصرافة والتمويل بالتعاون مع وحدة التحريات المالية.

التكريم

- تنظيم حفل لتكريم الموظفين ممن أمضوا **25** عام في خدمة بنك الكويت المركزي.
- تنظيم حفل الموظف المتميز.
- تكريم الفائزين بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي.
- تنظيم المؤتمر السنوي الرابع الخاص بشبكة البحوث الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع البنك الدولي.
- أقام بنك الكويت المركزي ملتقى بعنوان "صندوق النقد الدولي ودولة الكويت - نحو شراكة بناءة".

ثانيًا- تطوير الكوادر الوطنية

استمرار العمل على مبادرة كفاءة لتطوير الكوادر الوطنية

- المدقق الشرعي المعتمد
- برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج
- برنامج ابتعاث الكويتيين للماجستير
- Harvard Business School
- جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي
- برنامج قادة إدارة المخاطر
- برنامج قادة الأمن السيبراني

جهود
التواصل والمسؤولية الاجتماعية

ثالثًا- حملات المسؤولية الاجتماعية

عن طريق نشر **7** فيديوجراف و **9** فيديوهات و **عدد من التصاميم الأخرى.**

رابعاً: الاتصال والنشر

نشر **71** محتوي إعلامي

إنتاج **28** مادة فلمية

نشر **27** إعلان توضيحي "انفوجرافيك"

بث عدد **2829** بوست ومادة على منصات وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك.

نشر **4** مادة صوتية "بودكاست" للعديد من القضايا الاقتصادية والمالية المرتبطة بأعمال بنك الكويت المركزي.

خامساً: تعزيز البيئة الداخلية وأنشطة التواصل مع الموظفين

- الاحتفال بالعيد الوطني بمناسبة ذكرى الرابعة والستين على استقلال الكويت، والاحتفال بعيد التحرير بمناسبة مرور أربعة وثلاثين عامًا على تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي الغاشم.
- إقامة العديد من الفعاليات التثقيفية والترفيهية والاجتماعية والإنسانية لموظفين بنك الكويت المركزي.
- إقامة مهرجان الطعام للموظفين واستضافة عدد من المشاريع الصغيرة.
- تكريم عدد 103 موظفًا انتهت خدماتهم خلال السنة المالية 2025/24.

المسؤولية الاجتماعية

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 إطلاق العديد من الحملات التوعوية والتثقيفية وإجراء الاتصالات مع كافة وسائل الإعلام المحلية والعالمية، إضافةً إلى التواصل مع كافة المؤسسات والجهات الرسمية والأهلية ذات العلاقة في سبيل المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي في دولة الكويت ودعم جهود البنك والقطاع المصرفي، وأيضًا التواصل الداخلي مع الموظفين باعتبارهم الركيزة الأساسية لاستمرار أعمال بنك الكويت المركزي. كما استمر التنسيق مع وحدات الاتصال داخل القطاع المصرفي لضمان عدم تأثر الأعمال كنتيجة لتداول الأخبار والإشاعات غير الدقيقة، إضافة إلى توجيه المجتمع لكيفية الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل آمن وفعّال.

منصة (سهل)

في ضوء إطلاق منصة «تواصل»، وهي منصة تعنى باستقبال جميع مقترحات واستفسارات وشكاوى المواطنين، تلقى بنك الكويت المركزي مجموعة من الرسائل من خلال المنصة، وذلك على النحو التالي:

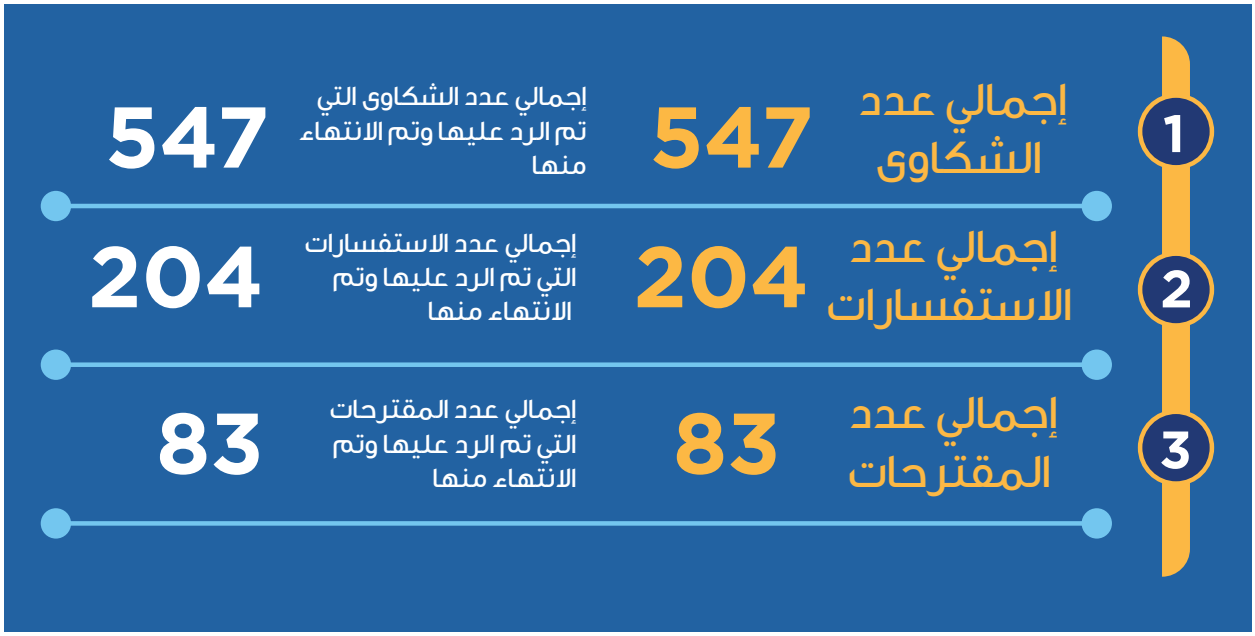

تنظيم الفعاليات والمؤتمرات

قـام بنك الكويت المركزي بالعديد من الفعاليات والأنشـطة، خلال السـنة الماليـة 2025/24، من أبرزها ما يلي:

اسـتقبال طلبة وطالبات مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة (مدرسـة الرجاء للإعاقة الحركية - مدرسـة النور للمكفوفيـن - مدرسـة الأمـل للصم وضعاف السـمع) فـي مايـو 2024 واصطحابهم في جولـة بالقاعة المصرفية

- عقـد العديـد مـن ورش العمل التدريبيـة لموظفي الجهات الخاضعـة لرقابة بنك الكويـت المركزي في مجالات عدة.
- تنظيم حفل الموظف المتميز في مايو 2024.
- تنظيـم حفـل لتكريـم الموظفيـن الـذي أمضـوا 25 عامًا في خدمـة بنك الكويـت المركزي فـي يونيو 2024.
- تكريم الفائزين بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي في نوفمبر 2024.
- تنظيـم زيـارات لمقر البنك ضمن المشـاركات المجتمعية، حيث تم اسـتقبال زيارة مـن مجموعة المرأة الدوليـة في نوفمبر 2024.
- تنظيـم عـدد 9 زيـارات ميدانية لمـدارس في المرحلـة الثانوية لزيـادة الثقافة الماليـة والوعي والتعرف علـى طرق الاحتيـال الإلكتروني والتعريـف بمهام بنك الكويـت المركزي.
- تنظيـم المؤتمـر السـنوي الرابـع الخاص بشـبكة البحـوث الاقتصادية الإقليميـة بالتعاون مـع البنك الدولـي في ينايـر 2025.
- عقـد محافظـو البنوك المركزيـة لدول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية اجتماعهـم الرابع والثمانين يـوم الخميـس الموافـق 20 فبراير 2025 بدولة الكويـت، وقد ناقش المحافظون عـددًا من الموضوعات المحوريـة التـي تهم القطاع المالي والمصرفي فـي دول المجلس، وتعزيز العمل الخليجي المشـترك في مجالات التطـورات النقدية والمالية.

تنمية القدرات الوطنية

انطلاقًا من المسؤولية المجتمعية، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 بالعديد من المبادرات والأعمال التي منها:

- استمرار العمل على محاور مبادرة (كفاءة) وهي واحدة من أهم المشاريع المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية التي يدعمها بنك الكويت المركزي بقوة، حيث إن مبادرة «كفاءة» تمثل رؤية بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية لتطوير الكوادر الوطنية، وقد تم التنسيق والمتابعة مع معهد الدراسات المصرفية لاستمرار برامجه المنوعة لبناء كوادر وكفاءات وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، وهي على النحو التالي:

- جائزة الطالب الاقتصادي الكويتي.

- برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي.

- برنامج «قادة الأمن السيبراني»: ضمن مبادرة (كفاءة) التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية، حيث تم إطلاق الدورة الرابعة من (برنامج قادة الأمن السيبراني) بالتعاون مع (معهد سانز التدريبي للأمن السيبراني) SANS وهو برنامج رفيع المستوى موجه للكويتيين المتخصصين في مجال أمن المعلومات والشبكات، يتيح لهم فرصة صقل مهاراتهم وتعزيز قدراتهم وصولاً إلى تأسيس جيل من القادة المحترفين والفنيين القادرين على تطوير البرامج المناسبة لحماية أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت، وفق أفضل الممارسات المستخدمة في مجال أمن المعلومات. ويأتي هذا البرنامج استكمالاً للتعاون المثمر بين بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية ضمن مجموعة متكاملة من المبادرات التي تسعى لتطوير الكوادر الوطنية وتأهيلها.

- برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على الماجستير.

- برنامج تطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع كلية هارفارد.

- شهادة المدقق الشرعي المعتمد.

- برنامج قادة إدارة المخاطر.

حملات التوعية وبناء الوعي المجتمعي

- مواصلة العمل على حملة "لنكن على دراية"، وهي الحملة الموجهة لجمهور العملاء بالتعاون مع البنوك من خلال نشر الفيديوهات والرسائل التوعوية بشكل مستمر على منصاتهم الإعلامية المختلفة، وذلك لتوعية وتثقيف جمهور العملاء وتعريفهم بالقطاع المصرفي ودوره في تحفيز وتنمية الاقتصاد في دولة الكويت، والتوعية بجميع ما يتعلق بالتعامل مع البنوك ومنها عملية الاقتراض والبطاقات المصرفية وأنواعها وخصائصها وحقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة والنصائح المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية الحسابات المصرفية، وفي هذا الشأن تم العمل على ما يلي:

- الإعلان عن حملة "لنكن على دراية" لعامها الثالث، ونشر 7 "فيديوجراف" و 9 فيديوهات وعدد من التصاميم الخاصة به. وإلى جانب تنوع المواضيع التي تشملها الحملة، تتنوع كذلك الوسائل والقنوات المستخدمة، حيث تشتمل الحملة على فيديوهات توعوية وتصريحات صحفية ومواد تعريفية، وذلك عبر عديد من قنوات التواصل وخصوصًا القنوات الرقمية، وحسابات بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت على منصات التواصل الاجتماعي، وفروع البنوك وغيرها من نقاط التواصل مع الجمهور بما يضمن أوسع انتشار لرسالة الحملة، وتفاعل الجمهور معها. فضلاً عن أنشطة وفعاليات ميدانية بهدف التواصل المباشر مع العملاء ومعرفة مدى وعيهم بالمفاهيم والمواضيع التي يطرحها البرنامج.

- التعاون الإعلامي والتوعوي مع الجهات الحكومية وغيرها ضمن مبادرة "لنكن على دراية"، ومن هذه الجهات: وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات (تطبيق سهل)، الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

- التوعية بعمليات الاحتيال الإلكتروني.
- إطلاق حملة توزيع العيادي "عيديتي" خلال عيد الفطر وعيد الأضحى.
- المشاركة باليوم العربي للشمول المالي- الادخار.

الإعلام والاتصالات المؤسسية

تعزيـزًا للحضـور المتـوازن وتدعيمًـا للصـورة النمطية المتميـزة لبنك الكويـت المركزي، فقد تـم انتهاج سياسـة إعلاميـة متوازنـة تهدف إلـى إبراز إنجـازات البنك ودوره الحيوي المسـتمد من أهدافـه وأغراضه والتـي مـن أهمهـا المحافظـة على الاسـتقرار النقـدي والمالـي وممارسـة الـدور الرقابي علـى النظام المصرفـي فـي الدولة. وفي هذا الشـأن، قـام البنك المركـزي خلال السـنة الماليـة 2025/24 بما يلي:

- نشـر عـدد 71 محتوى إعلامي تنـوع ما بين: تصريح صحفـي، وبيان، وخبـر، وإعلان وذلك في الصحف المحليـة والـوكالات الإخبارية بهـدف مواكبة التطورات التي تشـهدها أعمال بنـك الكويت المركزي.
- نشـر عـدد 28 مادة فلمية، وتصميم ونشـر عـدد 27 إعلان توضيحـي "إنفوجرافيك" باللغتيـن العربية والإنجليزيـة بشـكل تفصيلي ومُبسـط لتعريف المجتمـع والمهتمين بالمسـتجدات.
- بـث عدد 2,829 "بوسـت" ومادة علـى منصات وشـبكات التواصل الاجتماعي الخاصـة بالبنك والبالغ عددهـا 8 حسـابات، وهي: منصة "اكس"، وإنسـتجرام 2، وفيسـبوك، ولينكدإن، وواتـس آب، ويوتيوب وبودكاست.
- نشر مواد "بودكاست" بيانها كما يلي:

- ماذا تعرف عـن دور بنـك الكـويت المـركزي فـي تعـزيز الاستقـرار المـالي؟ (باللغـة العـربيـة) 16 أبريل 2024.

- مـاذا تعـرف عـن تدابيـر بنـك الكويـت المركزي فـي مواجهـة محـاولات الاحتيـال المالـي؟ (باللغة الإنجليزيـة) 5 مايـو 2024.

- مـاذا تعـرف عن دور بنـك الكـويت المـركزي في تعزيـز الاستقـرار المالـي؟ (باللغـة الإنجليـزية) 11 يونيو 2024.

- ماذا تعرف عن نظم المدفوعات وأثرها على الاقتصاد الكويتي؟ (باللغة العربية) 31 أكتوبر 2024.

- ماذا تعرف عن نظم المدفوعات وأثرها على الاقتصاد الكويتي؟ (باللغة الإنجليزية) 14 يناير 2025.

استقبال الجمهور وتقديم الخدمات

استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 في استقبال الجمهور بالقاعة المصرفية للبنك لتلقي الشكاوى تجاه الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والاستفسار عن التحويلات واستخدام الجمهور لحق الاطلاع الممنوح له قانونًا، حيث بلغ عدد الذين تم استقبالهم خلال السنة المالية 2025/24 عدد 473 مواطن ومقيم من عملاء الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

وفي إطار سعي بنك الكويت المركزي للتطوير والارتقاء بالخدمات المقدمة من قبله لكافة الشرائح سواءً من أفراد أو جهات حكومية أو مؤسسات مالية، قام البنك المركزي بتمديد ساعات العمل بالقاعة المصرفية لتصبح من الساعة 8:00 صباحًا إلى الساعة 2:00 ظهرًا بدءًا من 1 يونيو 2024، وذلك لإتاحة المجال لعدد أكبر من المراجعين لإتمام معاملاتهم بشكل مريح. هذا وقد بلغ عدد المراجعين بنهاية السنة المالية 2025/24 (20,183) مراجع من أفراد وممثلين جهات حكومية أو مؤسسات مالية، مقابل (14,932) مراجع في السنة المالية السابقة، أي بارتفاع قدره 5,251 مراجع وبنسبة 35%.

التواصل الداخلي وفعاليات الموظفين

في سبيل مواصلة تعزيز التواصل بهدف تبادل الخبرات وزيادة المعرفة بين الموظفين من جهة، ومع الجهات الخارجية من جهة أخرى من خلال إقامة الفعاليات، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2025/24 بتعزيز أواصر الترابط الداخلي ومد جسور التفاعل مع الموظفين في جميع المناسبات والأنشطة بما فيها تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة ومنها على سبيل المثال:

- تنظيم الاحتفال بالعيد الوطني بمناسبة الذكرى الرابعة والستون على استقلال دولة الكويت، والاحتفال بعيد التحرير بمناسبة مرور أربعة وثلاثون عامًا على تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي الغاشم بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال استضافة عدد من مشاريع الصندوق في معرض موجه للموظفين.

- إقامة العديد من الفعاليات وورش العمل وتنظيم المحاضرات في مجالات الصحة بالتعاون مع وزارة الصحة وشركات القطاع الخاص المعنية بالصحة ومنها معرض الصحة الخاص بالموظفين مع تقديم خصومات، وتخصيص جناح للفحوصات الطبية كما تم تقديم محاضرات متنوعة عن أمراض المخ والأعصاب، أمراض الضغط والسكر والعناية المتكاملة في البشرة مع عمل حملة توعوية للكشف المبكر عن سرطان الثدي.

- توفيـر عـروض خاصـة وحصريـة للموظفيـن وعائلاتهـم فـي شـتى المجـالات كالتغذيـة والترفيـه والمشـتريات والمجـالات التوعويـة وذلـك للتمتـع بخصومـات وعـروض أسـعار مميـزة.

- إقامـة عـدد 4 مهرجانـات الطعـام واسـتضافة عدد من المشـاريع الصغيرة الشـبابية كنـوع من الدعم لتقديـم مأكـولات ومشـروبات متنوعـة لموظفي البنـك، خلال الفتـرة من نوفمبـر 2024 لغايـة فبراير 2025، بمشـاركة عـدد أكثر مـن 40 جهة.

- إتمـام إجـراءات تكريـم الموظفيـن المنتهيـة خدماتهـم، حيث بلغ عـدد الذيـن انتهـت خدماتهم خلال السـنة الماليـة 2025/24 (103) موظفيـن.

- إقامة العديد من الأنشـطة الرياضة للموظفين (البادل – البولينغ – تنس طاولة – بلياردو)، كما شـارك موظفـي بنك الكويت المركـزي في بطولة المصـارف للرماية، وبطولة المصارف للبـادل، بالإضافة إلى دوري الهيئات والوزارات الحكومية.

البيانات المالية لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025

8

- تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
- البيانات المالية كما في 31 مارس 2025
- بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025
- إيضاحات حول البيانات المالية (31 مارس 2025)

EY
نبني المستقبل بثقة

ص.ب 74
برج الشايع - الطابق 16 و 17
شارع السور - المرقاب
الصفاة 13001 - دولة الكويت

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

KPMG
كي بي إم جي القناعي وشركاه

برج الحمراء، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: 7000 2228 965+

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السيد معالي/المحافظ المحترم،
والسادة/أعضاء مجلس الإدارة المحترمين،
بنك الكويت المركزي

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2025 وبيان الأرباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 مارس 2025 وعن أدائه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المرفقة والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن البنك وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقًا للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المرفقة والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها إدارة البنك ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسبًا، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادًا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهريًا حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

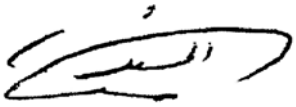

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة (أ)
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

6 مايو 2025
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــودات	إيضاحات	31 مارس 2025	31 مارس 2024
الذهب	2	31,742,161	31,742,161
النقد في الصندوق والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية		1,849,936,606	706,330,797
الودائع والاستثمـارات بالعملات الأجنبيـة	3	10,761,874,772	12,360,567,608
الموجودات الأخرى	4	197,851,930	152,800,720
مجموع الموجودات		**12,841,405,469**	**13,251,441,286**
حسابات نظامية	10	**4,002,042,172**	**4,158,660,593**

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	31 مارس 2025	31 مارس 2024
رأس المال المدفوع بالكامل		5,000,000	5,000,000
صندوق الاحتياطي العام	5	1,451,809,909	1,000,000,000
الحساب الخاص	6	41,098,690	42,397,260
ربح السنة		491,851,131	451,809,909
النقد المتداول	7	2,147,843,440	2,151,720,229
سندات البنك المركزي المصدرة	8	860,000,000	2,045,000,000
حسابات الحكومة		1,696,568,102	1,700,981,939
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية	9	5,691,687,598	5,423,138,410
المؤسسات الدولية		42,627,759	33,509,237
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	10	222,204,796	233,800,066
مطلوبات أخرى	11	190,714,044	164,084,236
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**12,841,405,469**	**13,251,441,286**
حسابات نظامية	10	**4,002,042,172**	**4,158,660,593**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

البـــنـــود	إيضاحات	31 مارس 2025	31 مارس 2024
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		665,126,226	714,487,652
مصاريف الفوائد والعمولات		(110,320,300)	(215,862,318)
		554,805,926	**498,625,334**
الإيرادات الأخرى		896,223	3,063,195
إيرادات التشغيل		545,702,149	501,688,529
مصاريف التشغيل	12	(53,851,018)	(49,878,620)
صافي ربح السنة		**491,851,131**	**451,809,909**
يخصص وفقاً للمادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته على النحو التالي:			
لصندوق الاحتياطي العام	5	**491,851,131**	**451,809,909**
		491,851,131	**451,809,909**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية (31 مارس 2025)

1. الأنشطة:

بنك الكويت المركزي ("البنك") هو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تأسس بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

2. السياسات المحاسبية الهامة:

تم إعداد البيانات المالية لمساعدة البنك في الامتثال لأحكام التقارير المالية المنصوص عليها بالقانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له وكذلك لغرض تقديمها إلى الجهات الرقابية. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة والتي يتم تطبيقها بشكل متوافق على الفترات المعروضة في البيانات المالية من قبل البنك هي كما يلي:

الذهب: استنادًا إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم تقييم الذهب بسعر 12.500 دينار كويتي لكل أونصة من الذهب الخالص، وبلغت القيمة العادلة للذهب 2,372,465,283 دينار كويتي كما في 31 مارس 2025.

سندات محلية وأدوات الدين العام: يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

تكلفة عمليات السوق النقدي: يتحمل بنك الكويت المركزي التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق)، وذلك بناءً على إطار التفاهم الذي تم بين البنك ووزارة المالية بتاريخ 5 فبراير 2024.

احتساب الإيراد: تحتسب الفوائد مستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذًا في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبق.

المصروفات الرأسمالية: يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على مصروفات التشغيل في بيان الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

العـملات الأجنبية: اسـتنادًا إلـى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسـنة 1968 وتعديلاته، والمرسـوم الأميـري الصـادر بتاريـخ 4 يوليـو 1978، يتـم إعادة تقييـم الموجـودات والمطلوبات النقديـة بالعملات الأجنبيـة وفقًا لأسـعار الصرف السـائدة بتاريـخ الميزانية العموميـة وتُؤخذ الأرباح أو الخسـائر الناتجة عن إعـادة تقييـم العـملات الأجنبية إلى الحسـاب الخاص فـي الميزانية العموميـة (إيضاح 6).

الاسـتثمارات: تدرج الاسـتثمارات بالتكلفة بما في ذلك الدخل المكتسـب والمسـتحق عليـه. يتم تحويل هذه الاسـتثمارات إلـى الدينار الكويتي وفقًا لسـعر الصرف السـائد لدى بنـك الكويت المركزي.

3. الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

البـنـود	31 مارس 2025	31 مارس 2024
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	**10,757,249,522**	**12,355,957,358**
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	4,625,250	4,610,250
	10,761,874,772	**12,360,567,608**

4. الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

البـنـود	31 مارس 2025	31 مارس 2024
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	131,409,845	93,268,727
استثمارات بالدينار الكويتي	54,330,264	54,316,963
مصاريف مدفوعة مقدمًا	2,047,508	1,346,219
أرصدة مدينة أخـرى	10,064,313	3,868,811
	197,851,930	**152,800,720**

* وفقًـا للترتيبـات التـي تمـت بين بنـك الكويت المركـزي ووزارة المالية بتاريـخ 2024/2/5، وبموجب كتـاب وزير المالية (رقـم 221) بتاريخ 2024/3/18 تـم التفاهـم علـى عدم تحمـل وزارة الماليـة تكلفة دعم السياسـة النقدية لبنك الكويـت المركزي.

5. صندوق الاحتياطي العام:

اسـتنادًا إلـى المـواد رقـم 17 فقـرة (3) (أ) و(ب) مـن القانـون رقم 32 لسـنة 1968 وتعديلاتـه، يُضاف صافـي أربـاح البنـك إلـى صنـدوق الاحتياطـي العام (الصنـدوق) حتـى يبلغ رصيـد الصنـدوق مبلغ 25 مليـون دينـار كويتـي إلا في حالة صـدور توصية من مجلـس إدارة البنك وموافقة وزيـر المالية على زيادة

إضافيـة للصنـدوق. فـي عام 1985 وافـق وزيـر المالية والاقتصـاد على توصيـة مجلـس الإدارة بزيادة رصيـد صنـدوق الاحتياطي العام إلى مبلـغ 179 مليون دينار كويتـي. بناءً على قرار مجلـس الإدارة بتاريخ 5 مايـو 2003 وموافقـة وزيـر الماليـة بتاريـخ 7 مايـو 2003 تمـت الموافقـة على زيادة رصيـد صندوق الاحتياطـي العـام لبنـك الكويـت المركزي بمقـدار 116 مليـون دينار كويتـي حيث وصـل إجمالي رصيد الاحتياطـي إلـى 295 مليـون دينـار كويتـي وذلك عـن طريق تحويـل 50% من الأربـاح السـنوية للبنك المركـزي في سـنة 2007، وفـي عام 2014 وافق وزيـر المالية علـى توصية مجلـس الإدارة بزيادة رصيد صنـدوق الاحتياطـي العـام إلى مبلـغ 1000 مليون دينـار كويتي، وذلك عـن طريق تحويـل كامل صافي الأربـاح السـنوية التي يحققهـا البنـك المركزي إلى رصيـد الصندوق.

وبنـاءً علـى قـرار مجلـس الإدارة بتاريـخ 28 مايـو 2023 وموافقـة وزيـر الماليـة بتاريـخ 13 يوليو 2023 بالموافقـة علـى زيادة رصيـد صندوق الاحتياطي العام لبنـك الكويت المركزي بمقـدار 4000 مليون دينار كويتـي، وكتـاب وزير الماليـة بتاريخ 18 مارس 2024 بالسـير في تنفيذ قرار زيادة سـقف رصيد الصندوق حتـى يصـل إجمالـي رصيـد الاحتياطي إلـى 5000 مليون دينـار كويتي، وذلـك عن طريـق تحويل صافي الأربـاح السـنوية التـي يحققها البنـك المركزي إلى رصيـد الصندوق. بنـاءًا على ذلك، سـوف يتم تحويل مبلـغ 491,851,131 دينـار كويتي من صافي أرباح السـنة المنتهية في 31 مـارس 2025 إلى الصندوق.

6. الحساب الخاص (بالدينار الكويتي):

البـــنـــود	31 مارس 2025	31 مارس 2024
الرصيد في بداية السنة	42,397,260	29,817,539
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	(1,298,570)	12,579,721
الرصيد كما في نهاية السنة	**41,098,690**	**42,397,260**

يمثـل الحسـاب الخـاص صافـي فـروق تقييـم العملـة الأجنبيـة المتراكمـة والناتجة عـن إعـادة تقييم الموجـودات والمطلوبـات النقديـة بالعملات الأجنبيـة والربح الناتج عن سـحب أوراق النقـد من التداول وذلـك اسـتنادًا إلـى المـادة رقم 48 مـن القانـون رقـم 32 لسـنة 1968 وتعديلاته والمرسـوم الأميري الصـادر بتاريـخ 4 يوليو 1978.

7. النقد المتداول (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2025	31 مارس 2024
صافي النقد المُنتَج	2,899,232,150	2,810,614,473
ناقصًا: النقد في خزائن البنك	(751,388,710)	(658,894,244)
	2,147,843,440	**2,151,720,229**

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصًا النقد المُتلف.

إن النقد في خزائن البنك يشمل المخزون الاستراتيجي من النقد والنقد المعد لغرض التداول اليومي (إيداع وسحب) والنقد غير الصالح المعد للإتلاف.

في 19 أبريل 2015، صدر قرار رقم 2015/405/37 بسحب كافة فئات أوراق النقد الكويتي من الإصدار الخامس مقابل دفع قيمتها الأساسية وفي موعد أقصاه 1 أكتوبر 2015.

تكون فترة سماح استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس من بنك الكويت المركزي من تاريخ 1 أكتوبر 2015 إلى تاريخ 18 أبريل 2025 كحد أقصى.

8. سندات البنك المركزي المصدرة:

سندات البنك هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك. ويستخدم البنك هذه السندات في إدارة السيولة المحلية.

9. حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2025	31 مارس 2024
حسابات جارية	5,165,903,488	2,949,203,084
ودائع	-	770,000,000
عمليات تورق (سحب)	**525,784,110**	**1,703,935,326**
	5,691,687,598	**5,423,138,410**

10. حسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2025	31 مارس 2024
أ- حسابات لدى البنك المركزي	1,609,958,383	1,775,619,363
ب- حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	2,389,092,324	2,380,349,298
عملات تذكارية	2,991,465	2,691,932
	2,392,083,789	2,383,041,230
	4,002,042,172	**4,158,660,593**

كما في 31 مارس 2025، احتفظ البنك بضمانات بمبلغ 222,204,796 دينار كويتي (2024: 233,800,066 دينار كويتي) مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

11. مطلوبات أخرى (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2025	31 مارس 2024
مصاريف مستحقة	6,232,582	3,882,949
أرصدة دائنة أخرى	184,481,462	160,201,287
	190,714,044	**164,084,236**

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

12. مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي):

البنود	31 مارس 2025	31 مارس 2024
تكاليف الموظفين	38,386,421	37,005,774
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	8,516,734	7,158,507
شراء أثاث ومعدات	370,374	22,645
إصدار وشحن العملة	1,667,895	1,078,372
مصاريف متنوعة	4,909,594	4,613,322
	53,851,018	**49,878,620**

13. سندات إذنيه محتفظ بها:

في 31 مارس 2025، بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية 592,147,266 دينار كويتي (2024: 603,255,469 دينار كويتي).

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT